اتجاهات النخبة نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي المصري: دراسة ميدانية

د/ أميرة محمد محمد سيد أحمد*

مقدمة

تواجه مصر تحديات غير مسبوقة ذات تأثير مباشر علي أمنها القومي سواء على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأيديولوجى والعسكري فى ظل الانفتاح الإعلامي والتطور الهائل فى مجال تكنولوجيا الاتصال، لا سيما مواقع التواصل الاجتماعي التى ساهمت بشكل مباشر فى إحداث انقلاب فى أسلوب التواصل السياسي والموروث الثقافي والاجتماعي والفكري لدي الشعوب، حيث لعبت دورًا بارزًا فى الحراك السياسي الدائر فى منطقة الشرق الأوسط وساهمت فى سقوط العديد من الأنظمة الديكتاتورية، وفي إذابة كثير من الفوارق الاجتماعية بين أوساط مستخدميها،فتحت آفاقاً جديدة وأحدثت تغييرات عميقة في مختلف جوانب الحياة، وسمحت بالتواصل مع العالم الخارجي، وتبادل الآراء والأفكار ومعرفة ثقافات الشعوب وتقريب المسافات، كما ساعدت على التواصل الفعال بين المجتمعات، وفي التواصل مع صانعي القرار، وجعلت العالم يبدو وكأنه قرية إلكترونية صغيرة؛ لتجسيد مفهوم القرية الكونية الصغيرة التي بات بإمكانها معرفة حيثيات الأحداث وتأثيراتها؛ نتيجة للتداول السريع للمعلومات والحرية المطلقة، وتلاشى الحدود والفضاءات واختراق القوانين، وإزالة القيود، وإلغاءالحواجز بين الدول كافة، فضلاً عن التطورات الهائلة التى شهدها المجتمع فى ظل ظاهرتي العولمة والغزو الفكري والثقافي للشعوب، الأمر الذي بات جليًا يمثل تهديدًا للأمن القومي للبلاد ويشكل خطورة على سيادتها واستقرارها وسلامة أمنها السياسي والاقتصادي والعسكري والأيديولوجي والاجتماعي، وسياستها العليا وتعزيز استقلالها السياسي والانسجام الاجتماعي؛ نتيجة للحرية المطلقة التي تكفلها تلك المواقع،حيث أصبحت من أهم الوسائل التي ارتكزت

* مدرس الصحافة – كلية الآداب – جامعة دمياط

عليها المخططات الإستراتيجية الإرهابية، لنشرالعنف، والفوضى والإرهاب والأعمال الإجرامية، وتسويق الفكر الجهادي، ونشرالشائعات والأخبار المغلوطة وزعزعة القناعات الفكرية والثوابت العقائدية والمقومات الأخلاقية والاجتماعية التى من شأنها إحداث بلبلة داخل المجتمع، مما جعلها تشكل خطرًا على الأمن القومي الخاص بكل بلد علي حده.

ففى مصر– علي سبيل المثال – وخاصة في الفترة التي تلت عزل مرسى عن الحكم إبان ثورة الثلاثين من يونيو، وظفت الجماعات الجهادية المتطرفة التى تتخذ من الإسلام ستارًا للاختباء وراءه، فضلاً عن بعض الأفراد من ذوى الأفكار الهدامة مواقع التواصل الاجتماعي فى مواجهة الدولة المصرية؛ لزعزعة أمنها القومي انتقامًا من الثورة التي أطاحت بمرسي، من خلال شن الحملات المسيئة للنظام الحاكم ومؤسسات الدولة؛ تحقيقًا لتنفيذ مخططاتهم في عملية زعزعة الأمن وزرع الفتن فى البلاد، وتدمير مرتكزات التنمية ونشر الفوضى والدماء ونشر الشائعات المغرضة؛ لتضليل الأجهزة الأمنية التى من شأنها تهديد أمن المجتمع واستقراره السياسي ونسيجه الاجتماعي وبث الرعب بين المواطنين وترويعهم لإظهارعدم أمن واستقرار البلاد، وتنسيق العمليات الإرهابية والهجمات العنيفة التى تشنها ضد مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والقضائية من خلال النشر المكثف للصور وملفات الفيديو والوثائق التى تدعم الأفكار التى تروج لها، فهى تستخدم موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" فى التنسيق للعمليات المسلحة وتوقيتها كما حدث فى سيناء، والعديد من مديريات الأمن فى كافة محافظات الجمهورية، واغتيال العديد من الشخصيات، وتجنيد إرهابيين جدد، والتنسيق لعملياتهم عن بعد، ونشر أخبارالعمليات الإرهابية التي يقومون بتنفيذها،وبناء شبكات التواصل بين أعضاء ومناصري تلك الجماعات، مما يسمح بإرسال رسائل خاصة لهم وكذلك التعرف على بعضهم البعض، مما يخلق مجتمعًا إرهابيًا افتراضيًا يستهدف ترويع المواطنين وتخريب الممتلكات العامة والخاصة، كما تستخدم موقع المشاهدة المجاني "يوتيوب" من أجل نشر هجماتهم الإرهابية ضد أكمنة الجيش قبلما يتم اختراقها، ونشر الدعاية وتجنيد الشباب لصفوفهم، ونشر تهديداتهم قبل اتمام عملياتها كنوع من التنويه وإثارة الذعر بين المواطنين ومحاولة إرباك أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتستخدم موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" لضمان الاتصال الداخلي بين أعضائها وتنسيق وتنظيم الأفعال

الإجرامية،ولنشر بياناتها تباعًا حول هجمات التنظيم على أكمنة الجيش المصري فى سيناء، ولنشر الشائعات والترويج لأفكار تستهدف تقويض سلطة الدولة وسيادتها بهدف الإضرار بمصالحها الوطنية وسياستها العليا واستقرارها السياسي،ولشن حرب نفسية ضد قوات الجيش والشرطة، باعتباره من أسرع الوسائل التكنولوجية فى توصيل الرسائل والمعلومات عن عملياتهم،ويعزز من قدراتهم التكتيكية، حيث يرون في التغطية الإعلامية لجرائمهم معيارًا هامًا لقياس مدى نجاح أفعالهم على أرض الواقع.

ومما سبق يمكننا القول بأن طبيعة الفضاء الافتراضي المفتوح وعدم وجود رقابة عليه، وسهولة الاستخدام، والقدرة على التخفّي والتمويه والتشبيك، وكذلك إمكانية التواصل مع قاعدة جماهيرية عريضة بسهولة ويسر هو الذي ساعد الجماعات المتطرفة علي الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي وتسخيرها لخدمة أفكارهم الهدامة، حيث ساعدتها في تحقيق عنصر التجنيد بشكل كبير وواسع، فضلاً عن سهولة الحصول على المعلومات والدخول على قواعد البيانات واختراق حسابات ومواقع حكومية، وتعطيل أنظمة قطاعات حكومية وحيوية، واستغلالها فى خلق الإرهاب المعلوماتي، وفى التجسس، وارتكاب جرائم الحصول على سر من أسرار الدفاع وإفشاء المعلومات العسكرية السرية، واختلاس الوثائق والمستندات الصادرة من الجهات السيادية للبلاد والمتعلقة بأمن الدولة وإخفائها وإفشائها إلى دول أجنبية والتخابر معها بقصد الإضرار بمركز البلاد الحربي والسياسي والدبلوماسي والاقتصادي وبمصالحها القومية، الأمر الذي دفع وزارة الداخلية المصرية إلي مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي؛ للحفاظ علي الأمن القومي المصري، مما أثار موجة من الانتقادات الحاده للداخلية، ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على إتجاهات النخبة نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي المصري.

مشكلة الدراسة

تتمثل فى التعرف على اتجاه النخبة نحو تأثير المضمون الإخباري المتداول على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك – تويتر – اليوتيوب) على الأمن القومي المصري فى شقه (الاجتماعي – السياسي – الفكري – العسكري– الاقتصادي) بالتطبيق على عينة عمدية من النخبة الأكاديمية،الأمنية، والسياسية من مستخدمى مواقع التواصل الاجتماعي.

الإطار النظري للدراسة

ويشتمل على المدخل النظري الذي تم الاعتماد عليه،والدراسات السابقة على النحو التالي :

1- المدخل النظري: اعتمدت الدراسة في بنائها النظري وتطوير فروضها على مدخل الاعتماد على وسائل الإعلام ،وفيما يلي شرحاً موجزاً لها :

يعد تفسير ميلفين وروكتيش لاعتماد الجمهورعلى وسائل الإعلام مجالاً تطبيقياً متميزاً لتأثير الاعتماد على المواقع المتاحة على شبكة الإنترنت،حيث أنهم يفترضون قيام علاقة الاعتماد على دعامتين رئيسيتين تتمثلان فى حاجة الجمهور إلى المعلومات التى تلبى حاجاته وتحقيق أهدافه،وكذلك إعتبار نظام الإعلام نظام معلومات يتم توظيفه لتلبية هذه الحاجات وتحقيق الأهداف [1]، وتعد نظرية شاملة حيث تقدم نظرة كلية للعلاقة بين الاتصال والرأي العام، وتتجنب الأسئلة البسيطة عما إذا كانت وسائل الاتصال لها تأثير كبير على المجتمع،وأهم ما أضافته أن المجتمع يؤثر في وسائل الاتصال، فالنظرية تعكس الميل العلمي السائد في العلوم الاجتماعية الحديثة للنظر إلى الحياة كمنظومة مركبة من العناصر المتفاعلة،وليست مجرد نماذج منفصلة من الأسباب والنتائج [2].

فالاتصال الرقمى فى مجال نظرية الاعتماد لا يعتبر نظاماً للمعلومات فقط؛ ولكنه عديد من النظم الخاصة بفئات المستخدمين والزائرين وحزم المواقع وأهدافها التى تتفق مع أهداف المستخدمين والزائرين لتلك المواقع [3]،فالأفراد تعتمد على المواقع الإخبارية للحصول على المعلومات لمعرفة الأخبار الجارية،وخصوصاً إذا كانت هذه المواقع أكثر مصداقية،حيث أن هناك إرتباط إيجابي بين المصداقية المدركة للإنترنت وبين الاعتماد على الإنترنت كمصدر للأخبار، فالأفراد يعتمدون على تلك المواقع الإخبارية لتحقيق أهدافهم المتنوعة فى حياتهم اليومية كلما زادت ثقتهم فى تلك المواقع [4]،وتختلف درجات الاعتماد على مواقع الشبكة باختلاف الأهداف،والحاجات،وقدرتها على تحقيقها،فإن تأثيرات الاعتماد على هذه المواقع تختلف أيضاً باختلاف درجات الاعتماد على هذا الاتصال[5]،فمن ضمن الأسباب التى تدفع الأفراد للاعتمادعلى شبكة الإنترنت كمصدر رئيسى للأخبار والمعلومات السياسية المحلية والعالمية،هو إمكانية استدعاءالمعلومات فى أى وقت من

الشبكة،والفورية فى نقل الأحداث المهمة التى تقع داخل المجتمع،والمتابعةالمستمرة للأحداث والتحليلات المتعمقة للمعلومات التى تنشرها تلك المواقع،بالإضافة إلى إمكانات الإنترنت التى تتيحها للأفراد فى التفاعل مع الأحداث والإدلاء بالرأي فيها[6].

وبتطبيق افتراضات هذه النظرية على الدراسة الحالية يمكن القول بأن النخبة تعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي فى إشباع حاجاتهم للأخبار والمعلومات لجرأتها في نقل الأحداث وتفاصيلها،ومتابعة تطوراتها موثقة بالصوت والصور والفيديو ، وللمشاركة بالرأي في النقاشات حول القضايا المثارة .

2-الدراسات السابقة

تستعرض الباحثة أبرز الدراسات الخاصة بالإعلام وعلاقته بالأمن مرتبة ترتبياً زمنياً كالأتى :-

1- *دراسة: السيد أبو خطوة،أحمد الباز (2014) شبكة التواصل الاجتماعي وآثارها على الأمن الفكري لدى طلبة التعليم الجامعى بمملكة البحرين*

هدفت الدراسة التعرف على انعكاسات شبكة التواصل الاجتماعي على الأمن الفكري لدى طلبة التعليم الجامعي بمملكة البحرين،واستخدمت المنهج الوصفي واستبيانة ، وتم تطبيقها على عينة قوامها 104 طالب وطالبة فى الجامعة الخليجية بمملكة البحرين ، وتوصلت إلى أن أثر شبكات التواصل الاجتماعي على الأمن الفكري لدى الطلبة بصفة عامة بدرجة متوسطة،مما يؤكد ضرورة العمل على توعية الطلبة فى المراحل التعليمية المختلفة باستخدام شبكات التواصل والعمل على تنمية التفكير الناقد لديهم ليتمكنوا من فرز ما يعرض عليهم من أفكار وآراء،وعدم الانسياق وراء الدعوات الهدامة التى تضر باستقرار وأمن المجتمع ،وانتهت الدراسة بتقديم تصور مقترح لتوظيف شبكة التواصل الاجتماعي فى تفعيل الأمن الفكري لدى طلاب الجامعة بمملكة البحرين [7].

2- *دراسة : سعد بن عبيد السبيعي (2013) الإعلام الجديد ودوره في تعزيز الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على بعض النخب السعودية في مدينة الرياض*

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إسهام الإعلام الجديد في تعزيز الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري في المملكة العربية السعودية،ودراسة الفروق والعلاقات ذات الدلالة الإحصائية في آراء أفراد الدراسة تجاه محاوره ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي بمدخليه (المسحي، الوثائقي) لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها باستخدام الاستبيانة كأداة لجمع البيانات،وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها:- أظهرت أن لوسائل الإعلام الجديدة دوراً من ضعيف إلى عالٍ في تعزيز كافة مقومات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، وأيضا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد مجتمع الدراسة تجاه درجة إسهام الإعلام الجديد في تعزيزالأمن الوطني باختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية،كما لا توجد أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة استخدام أفراد مجتمع الدراسة من النخب السعودية لوسائل الإعلام الجديدة (يوتيوب،تويتر، المدونات،الهاتف النقال) وبين آرائهم تجاه مدى إسهام الإعلام الجديد في تعزيز كافة مقومات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية،وأوصت بضرورة العمل على تفعيل دور وسائل الإعلام الجديدة في تعزيز مجالات الأمن الوطني[8].

3- دراسة: Clark W. Stevens (2013) DHS Uses Social Media To Enhance Information Sharing and Mission Operations, But Are Needed Additional Oversight and Guidance"

سعت الدراسة إلى التعرف على كيفية استخدام تقنيات الويب 2.0لتسهيل عملية تبادل المعلومات وتعزيز عمليات التعبئة الجماهيرية بالتطبيق على توظيف قطاع الأمن الوطني لمواقع التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك وتويتر والمدونات فى حماية الأمن القومي الأمريكي وكسب الوعى وحماية القانون وجمع معلومات عن الجهود الاستخبارتية،إضافة إلى عمليات التوجيه والإشراف،وتوصلت الدراسة إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي أداة حاسمة ووسيلة هامة لدعم الأمن الوطني (DHS)ومكوناته وتبادل المعلومات والخدمات وإتاحتها على نطاق واسع مع الجهات المعنية وتعزيز الشفافية والمساءلة،وإشراك الجمهور في جهود بعثة وزارة الأمن الوطني، وأن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي أكثر فاعلية لتوعية الرأي العام بالمخاطر الأمنية، وأوصت الدراسة بضروة الاستخدام الأمثل لمواقع التواصل الاجتماعي بوضع قواعد وسياسات

أمنية صارمة لضمان الخصوصية،والمبادئ التوجيهية لأمن المعلومات الإليكتروني[9].

4- دراسة : أسامة رجب حسن (2012) دور وسائل الإعلام فى تنمية الحس الأمني لدى المواطنين

سعت الدراسة إلى التعرف على دور الإعلام فى تنمية الحس الأمني لدى المواطنين والتأثيرات المختلفة لوسائل الإعلام وطرق الاستفادة منها فى تنمية الحس الأمني لدى المواطنين،واعتمدت على نظريتي التهيئة المعرفية والاعتماد على وسائل الإعلام وعلى المنهج الوصفي التحليلي،وتوصلت إلى أن الوسائل الإعلامية التى تستخدم فى مخاطبة الجمهورالعريض كالصحف والمجلات والراديو والتليفزيون والإنترنت يكون لها تأثير على أفكار ومعتقدات المواطنين تجاه العديد من المواقف،كما أن وسائل الإعلام تعتمد فى تأثيرها على المواطنين بإعداد رسالة إعلامية معتمدة على خصائص واتجاهات الجمهور المستهدف وفقاً لكل وسيلة إعلامية،ويجب مراعاة الشروط والخصائص لانجاح مضمون الرسالة الإعلامية الخاصة بالحس الأمني لأنها تخضع لقواعد فنية ودلالية ونفسية لكى يتحقق لهذه الرسالة أقصى قدر من الفاعلية والتأثير إذا ما صادفت ظروفاً ملائمة عند المستقبل وفى الموقف الاتصالي بصفة عامة [10].

5- دراسة: Shafii M. Abdulhamid *et.al& (2011) Privacy and National Security Issues* in Social *Networks: The Challenges*

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي وتحديات مسائل الخصوصية التي يواجهها الأفراد والحكومات التي تشارك في الشبكات الاجتماعية،والتعرف على كيف أصبحت تلك المواقع أسلحة جديدة للتعبئة والحشد الجماهيري،وتتساءل الدراسة عن كيف تمت الإطاحة بالدكتاتور التونسي في أقل من شهر واحد وكيف كان معارضو نظامه قادرين على الإطاحة به، وتوصلت إلى أن فيس بوك وتويتر مكنت المحتجين للنزول إلى الشوارع وتنظيم المعارضة،وتجنيد محتجين جدد،والغلبةعلى قوات الشرطة والجيش،وأوصت الدراسة بأنه على الحكومات أن تلعب دوراً رئيسياً في كيفية تأمين الشبكات الاجتماعية مع بذل جهود أكبر بكثير لاتخاذ إجراءات صارمة ضد مجرمي الإنترنت على المستويين الوطني والعالمي على حد سواء لضمان حماية الأمن القومي للبلاد ويجب سن قوانين

جديدة توفر الحماية والخصوصية ومنع تسريب المعلومات من مخترقى مواقع الإنترنت[11].

6- دراسة: نهاد فاروق عباس (2009) الإعلام الأمني والأمن الفكري في المملكة العربية السعودية

سعت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين الأمن والإعلام وما يطرحه من فكر يمثل العنصر الثقافي في المجتمع،وبيان دور الإعلام في تغذية المجتمع بالتوعية الفكرية الأمنية والعمل على نشر الثقافات وتوضيح مدى اهتمام وسائل الإعلام بنشر ما يستحوذ على اهتمام الجماهير من أخبار حول العالم، وبيان أهمية الدور الأمني للفكر الإعلامي وعلاقته بالإرهاب،وخلصت الدراسة إلى أهمية تفعيل ترابط العلاقة بين الأمن الداعم الرئيسي لاستقرار المجتمع وبين الإعلام وما يطرحه من فكر بما يمثل العنصر الثقافي فى المجتمع ومسؤلية دور الإعلام فى تغذية المجتمع بالتوعية الفكرية الأمنية والعمل على نشر الثقافات السليمة بين الشعوب وإبراز وسائل الإعلام لما يستحوذ على اهتمام الجماهير من أخبار حول العالم عن أفكار جديرة بالعلم وربطه بسياسة الدولة بصفة خاصة لما تمر به المملكة العربية السعودية من مرحلة التطور نحو ترسيخ دور الإعلان الأمني فى المملكة،كما خلصت إلى أنه ينبغى على وسائل الإعلام العمل على مقاومة التيارت الفكرية المنحرفة سواء كان هدفها الدين أم السياسة التى لاتنفصل عن الدين الحنيف الذى يرسم أسلوب وطرق السياسة الصحيحة فى الدولةالإسلامية[12].

7- دراسة : ماجد بن محمد الماجد (2009) التحدي الإعلامي مفهومه وسبل مواجهته

تحدث البحث عن التحدي الإعلامي بوصفه أحد أهم الوسائل التي تهدد الأمن الفكري وبين مفهومه وأبعاده خاصة بعد أن غيرت ثورة الاتصالات الحديثة المشهد الإعلامي والاتصالي العالمي ، وكيف أن هذه التهديدات الفكرية والإعلامية تجعل من قضية الأمن الفكري الإعلامي ضرورة حتمية ملحة خاصة بعد أن اتضح للجميع أن الانحراف الفكري يعد من أهم الدوافع والأسباب للجنوح إلى العنف والإرهاب، وتوصل الباحث :- إلى أن القرآن الكريم وسنة النبي- صلى الله عليه وسلم - هما

المصدر الرئيسى لصياغة رؤية إعلامية كفيلة بصدد التحدي الإعلامي الموجه للشباب خاصة وهي رؤية واضحة المعالم محدودة الأهداف محكومة بالقواعد التي تحددها الشريعة الإسلامية،كما أن العلاقة بين الأمن والإعلام هي إحدى الإشكاليات التي مازالت ميداناً للدراسة والبحث من قبل المتخصصين وستبقى كذلك لطبيعة كل واحد منهما، وأوصى الباحث بضرورة تأسيس مركز وطني للدراسات وللبحوث الإعلامية المعنية بمكافحة التحدي الإعلامي والفكري بعامة ومن أجل التنسيق بين الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة المعنية بالشأن الإعلامي والأمني وفيه يتم إعداد الخطط والبرامج الإعلامية بشأن مواجهة التهديدات الفكرية والإعلامية والإغراء بالعنف والإرهاب وثقافة التغريب وفكر الإلحاد بوضع الخطط الإعلامية والوطنية القادرة على مواجهة تلك التهديدات[13].

8- دراسة: عبدالعزيز بن إبراهيم العُمري(2009) الأثر الإعلامي على الأمن الفكري

سعت الدراسة إلى التعرف على مدى عمق الأثر الإعلامي على الأمن الفكري وما يتبعه من سلوك فردي وجماعي،وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها: الإعلام بوسائله المختلفة واحد من المؤثرات الرئيسية في التغيير والتوجيه الفكري في واقع الحياة اليومية وما يتبعه من سلوكيات على المستويين الفردي والجماعي،كما توصلت إلى أن وسائل الإعلام المختلفة يمكن أن تكون أداة في أي صراع ويمكن استخدامها للزيادة والانقسام وإثارة الفتنة،وأن وسائل الإعلام تؤثر على تنشئة الأجيال مباشرة بما تبثه من أفكار أو انحلال،وأوصت بضرورة تبني دراسات وأبحاث خاصة عن الإعلام الموجه للمنطقة العربية عموماً وللمملكة خصوصاً ومعرفة مواده وتحليلها وأثره الفكري على المواطنين ومتابعة تطوراته[14].

9- دراسة: ممدوح العامرى (2008) العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الصحافة اليومية والأسبوعية الأردنية ومؤسسات الأمن الوطني(القوات المسلحة والأجهزة الأمنية) وركزت على واقع الصحافة ومدى قدرتها على ممارسة حرية الصحافة بما يخدم المصلحةالوطنية،كما ركزت على مدى قابلية التشريعات والقوانين ذات العلاقة فى الحرية الصحفية على صونها بدون انتهاك وتهديد للأمن الوطني،واعتمدت على الاستبيان كأداة لجمع البيانات بالاضافة إلى المقابلات الشخصية،وتوصلت إلى أن

هناك علاقة إيجابية تعاونية بين الصحافة ومؤسسات الأمن الوطني،وأوصت بالاستمرار فى برامج الإصلاح السياسي الداعية إلى التعددية بما يضمن توفير السبل الرامية إلى إصدار المزيد من الصحف لتكون منبراً لحرية الرأى والتعبير وتعدد أبواب الحوار الوطني،والعمل على تدريب العاملين فى مؤسسات الأمن الوطني على كيفية التعامل مع الصحفيين .[15]

10- دراسة: زيد بن زايد أحمد الحارثي(2007) إسهام الإعلام التربوي في تحقيق الأمن الفكري لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة مكة

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إسهام الإعلام التربوي في تحقيق الأمن الفكري لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة،واعتمدت على المنهج الوصفي المسحي لاعتماده على وصف الحالة،وعلى الاستبانة كأداة لجمع البيانات،وتوصلت إلى أن الإعلام التربوي يمارس بدرجة متوسطة فى تحقيق الأمن الفكري للطلاب ، كما توصلت بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة0.05بين أفراد عينة الدراسة بالنسبة لدرجة ممارسة الإعلام التربوي لتحقيق الأمن الفكري لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة تعزى (للمؤهل العلمي، نوع الإعداد،عدد سنوات الخبرة،وعدد الدورات التدريبية التربوية) وأوصت الدراسة بضرورة تبني برامج إعلامية مدرسية لمواجهة الأفكار المنحرفة التي يتعرض لها الطلاب من وسائل الإعلام المختلفة. [16]

11-دراسة : Stephen P. Aubin (1998), " Distorting Defense: Network News and National Security

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير تقارير شبكات الأخبارعلى قضايا الدفاع والأمن الوطني الأمريكي، حيث تم تحليل 3000 تقرير إخباري بدءاً من عهد الرئيس رونالد ريغان مروراً بعهد الرئيس جورج بوش الأب وصولاً إلى إدارة الرئيس بيل كلنتون،وكشف التحليل أن تقارير الشبكات الإخبارية يمكن أن تضلل الجمهور الأمريكي أكثر مما تعطيه أخباراً فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالدفاع والأمن الوطني، كما توصل إلى أن تغطية الشبكات الإخبارية لقضايا الدفاع والأمن غالباً ما تكون مصبوغة بالمواقف والمعايير الصحفية للشبكات الإخبارية،إضافة إلى أن التغطية منقوصة وغير كاملة وتتبع المعايير الصحفية للشبكات،حيث تقوم هذه الشبكات على

حرمان الشعب الأمريكي من حقه فى تغطية متوازنة لأخبار الاستمالات فى مجال الأسلحة ذات التقنية الآلية التى لم يتم الكشف عنها الإ فى حرب الخليج[17].

ويمكن إجمال أهم مؤشرات الدراسات السابقة الخاصة بالعلاقة بين الإعلام والأمن :

- توصلت الدراسات والبحوث (سواء الدراسات الأجنبية أم العربية) إلى وجود تأثير مباشر لوسائل الإعلام على قضايا الدفاع والأمن الوطني .
- ركزت تلك الدراسات في بعض جوانبها على تحديد مفهوم الأمن، وأهميته لحياة أفراد المجتمع، وأكدت أيضًا على أهمية الحاجة إليه كواحد من أهم مكونات المجتمع.
- أكدت أغلب الدراسات على أن الأمن أصبح قضية مشتركة يجب أن تسهم فيها جميع مؤسسات المجتمع الرسمية وغيرالرسمية من أجل الحفاظ على الأمن الشامل .
- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فى كونها من الدراسات الميدانية القليلة بحدود علم الباحثة فى مصر التى تبحث فى العلاقة بين مواقع التواصل الاجتماعي والأمن القومي، حيث يتوقع أن تستخدم نتائج هذه الدراسة فى مساعدة الباحثين المهتمين بالسياسات الإعلامية الجديدة وواضعيها عند التشريع والتخطيط ووضع استراتيجيات قانونية لعمل مواقع التواصل الاجتماعي .
- أن أغلب الدراسات السابقة تتفق مع الدراسة الحالية في الاعتماد على التطبيق الميداني.
- كما تم الاستفادة من الدراسات السابقة فى كيفية وضع بعض بنود استمارة الاستبيان واتباع المنهجية المناسبة للدراسة ، وضع بعض فروض الدراسة، فضلاً عن مقارنة نتائجها بالنتائج ذات الصلة التي انتهت إليها هذه الدراسات.

أهمية الدراسة

إن لكل دراسة علمية أهميتها التي تحث الباحث على إجرائها، وتنبع أهميتها من طبيعة الموضوع الذي تناقشه إلى عدد من الاعتبارات منها:-

1- التأثير الملحوظ من الحوارات المختلفة على مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي بمختلف مستوياته وعلى الشارع المصري.

2- تكمن أهمية الدراسة فى تسليط الضوء على الأمن القومي وتأثره باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي مما يخلق بعض النقاط المهمة التى توضح الاستخدام الأمثل لما تتيحه التكنولوجيا الحديثة على أمن البلاد الأمر الذى يؤدى إلى إثارة آفاق جديدة ويبرز تساؤلات عديدة.

3- تعد الدراسة مجالاً جديداً للبحث لكونها تبحث فى تطور نوعى للأمن القومي على الساحة الإقيليمة وهو تطور يستحق الرصد والدراسة إعلامياً وسياسياً واجتماعياً وعسكرياً.

4- الدراسة تجمع بين أكثر من مجال (الإعلام الإلكتروني، والمجال الأمني)، كما تعد محاولة للإسهام فى الجهود العلمية وكذا فى إثراء التراث البحثى فيما يتعلق بموضوع الدراسة .

5- لأهمية موضوع الأمن القومي والذى يعد بمثابة خط الدفاع والحفاظ على استقرار الحدود الداخلية للبلاد وثقافة الدولة ومبادئها ووحدتها ورفاهية الأفراد وتأثره على معدلات التنمية الاقتصادية،الاستقرار السياسي وعلى استقرار البلاد بصفة عامة.

6- كما تكمن أهميتها إلى أهمية ما تملكه النخبة من أدوات مؤثرة في الرأي العام،وقدرتهم على التقييم العلمى للأحداث وخصوصاً وقت الأزمات .

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات النخبة نحو تأثير المضمون الإخباري المثار على مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي المصري، وفى ضوء هذا الهدف الرئيسي هناك عدة أهداف فرعية تسعى الدراسة للإجابة عليها وهى :

1. كشف معدل متابعة النخبة لمواقع التواصل الاجتماعي.
2. التعرف على مدى ثقة النخبة فى مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر لأخبار والمعلومات.
3. إلقاء الضوء على مدى مساهمة مواقع التواصل فى رفع مستوى الثقافة الأمنية لدى النخبة.
4. التعرف إلى أى مدى تشكل مواقع التواصل الاجتماعي خطورة على الأمن القومي،وأيهما أكثر خطورة.
5. إلقاء الضوء حول اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن الاجتماعي .
6. التعرف على اتجاه النخبة حول طبيعة تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن الفكري .
7. التعرف على اتجاه النخبة حول طبيعة تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن السياسي .
8. التعرف على اتجاه النخبة حول طبيعة تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن الاقتصادي .
9. التعرف على اتجاه النخبة حول طبيعة تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن العسكري .
10. إلقاء الضوء على مقترحات النخبة لتطوير دور مواقع التواصل الاجتماعي فى التوعية الأمنية.

تساؤلات الدراسة

في إطار الأهداف الرئيسية للدراسة هناك تساؤلات فرعية تسعى للإجابة عليها ، وتتمثل في الأتي :

1. ما معدل تعرض النخبة لمواقع التواصل الاجتماعي ؟

2. ما مدى ثقة النخبة فى مواقع التواصل كمصدر للحصول على الأخبار والمعلومات؟
3. ما مدى مساهمة مواقع التواصل فى رفع مستوى الثقافة الأمنية لدى النخبة؟
4. إلى أى مدى تشكل مواقع التواصل الاجتماعي خطورة على الأمن القومي،وأيهما أكثر تهديداً؟
5. إلى أى مدى تؤثر مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي فى شقه(الاجتماعي،الفكري ،السياسي،الاقتصادي،والعسكري)؟
6. ما مقترحات النخبة لتطوير دور مواقع التواصل الاجتماعي فى التوعية الأمنية؟

فروض الدراسة

هناك مجموعة من الفروض تسعى الدراسة في شقها الميداني إلى التحقق من صحتها أو عدم صحتها،وهى:-

1. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين معدل متابعة النخبة لمواقع التواصل الاجتماعي وبين طبيعة الاتجاه المتكون حول مدى تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي .
2. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين معدل ثقة النخبة فى مواقع التواصل الاجتماعي وبين آرائهم تجاه مدى تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي .
3. تختلف اتجاهات النخبة نحو مدى تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي باختلاف المتغيرات التالية (النوع – السن – المؤهل الدراسي – طبيعة العمل– مستوى الدخل – عدد سنوات الخبرة) *ويتفرع منه عدة فروض فرعية:-*

أ- توجد فروق دالة إحصائياً بين اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي تعزى لمتغير النوع.

ب- توجد فروق دالة إحصائياً بين اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي تعزى لمتغير السن.

ت- توجد فروق دالة إحصائياً بين اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي تعزى لمتغير المؤهل الدراسي.

ث- توجد فروق دالة إحصائياً بين اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي تعزى لمتغير طبيعة العمل.

ج- توجد فروق دالة إحصائياً بين اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

نوع الدراسة

وفقا لطبيعة المشكلة البحثية المقترحة تنتمي هذه الدراسة إلى حقل الدراسات الوصفية التى تسعى لرصد وتوصيف طبيعة تعرض النخبة المصرية للمضمون الخبري في مواقع التواصل الاجتماعي، ومدى ثقتهم فيها، واتجاهاتهم نحو تأثير ماينشر من مضمون في تلك المواقع على الأمن القومي، ولم تكتف الدراسة بالوصف ولكنها سعت لتفسير أهم ما توصلت إليه من نتائج.

مناهج الدراسة

في إطار المشكلة البحثية التي تعالجها الدراسة وأهدافها ، فإنها اعتمدت على منهج المسح الإعلامي الذي يعد أكثر المناهج ملائمة لأغراض الدراسة، وتم تطبيقه بشقه الميداني أى في مستواه المتعلق بالجمهور،كمنهج أساسي فى جمع وتحليل كافة البيانات والمعلومات بغية الوصول إلى تعميميات مبنية على أسس علمية.

الإجراءات المنهجية للدراسة

أ- مجتمع الدراسة:-

يتكون مجتمع الدراسة من النخبة المصرية .

ب- عينة الدراسة:-

تم اختيارعينة عمدية لمجتمع الدراسة بحيث تلبى احتياجات الدراسة وتخدم أهدافها،وتختبر فرضياتها وتجيب عن أسئلتها، لذا فقد اختارت الباحثة عينة عمدية بلغ قوامها نحو90 مفردة من النخبة المصرية – وبالأخص النخبة الأكاديمية، الأمنية والسياسية بواقع 30استمارة لكل نخبة- من مستخدمى مواقع التواصل الاجتماعي

للقيام بدراساتها وتحليلها لكى تعبر عن هذا المجتمع وتمثله تمثيلاً حقيقياً، ويرجع السبب في اختيار ذلك النوع من العينات إلى كون التعرف على تأثيرات الاتجاه نحو القضايا ينبغى أن تقوم على دراسة المضمون الإعلامى،والتأكد من تعرض المبحوثين للمضمون الإخباري المثار على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي للتعرف على اتجاهاتهم نحو تأثير هذا المضمون على أمن البلاد القومى، *ويرجع السبب فى اختيار تلك النخب إلى عدة أسباب ومنها:* لكونها تعد حلقة وصل بين السلطة والمجتمع، فضلاً عن تأثيرها المباشر على صانعى القرار، وتشكيل الرأي العام بجانب قدرتها على تفسير السياسات، ولكونها ناتج للبناء المؤسساتي للدولة، كما تعد من الجماعات المرجعية التي يلجأ إليها الأفراد وبخاصة وقت الأزمات.

ج) أداة جمع البيانات :-

تم استخدام صحيفة الاستقصاء بالمقابلة لتحقيق أهداف الدراسة وفروضها،والتي اشتملت على عدة محاور للتعرف على اتجاهات النخبة المصرية على تأثير المضمون الخبري لمواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي،ولتوفير صدق البيانات تم عرض الاستمارة على مجموعة من المحكمين**،حيث أبدوا ملاحظات قيمةعن العديد من المسائل الشكلية والمضمونية للاستبيان،وفي ضوء توجيهاتهم تم التعديل في صياغة الأسئلة وإضافة وحذف البعض الآخر،وبالتالي تحقق الصدق الظاهري للبيانات، كما تم إجراء اختبار فعلي للاستمارة من خلال تطبيقها على عينة نسبتها 10% أي ما يعادل9 مفردة من النخبة،وذلك للتأكد من وضوح الأسئلة وسهولة فهمها،ومن ثم إعادة صياغة الاستمارة في صورتها النهائية وفقاً للملاحظات التي أوردها المبحوثين،وقد تم تطبيق الاستمارة خلال شهرى: مايو ويونيو من العام2014م.

د) إجراءات الثبات :-

تم قياس اختبار ثبات الاستمارة وذلك عن طريق استخدام إعادة القياس،حيث تم إجراء دراسة استطلاعية على 9 مفردة بواقع 10% من عينة الدراسة بعد شهر لإعادة الاختبار عليهم مرة أخرى لقياس ثبات الاستمارة،وتم حساب معامل الثبات بين الإجابتين عن طريق معامل ثبات ألفا(Alpha Crunbach)، وقد أظهر اختبار كرونباخ ألفا حصول فقرات الاستبيان على معامل ثبات قيمته87%، وهذه قيمة

مرتفعة نسبياً ما دامت تزيد عن 60% وهو ما يعد مؤشراً على ثبات الأداة، ويؤكد وضوح الاستمارة وصلاحيتها لجمع البيانات المطلوبة.

المعالجة الإحصائية للبيانات :- بعد الانتهاء من جمع بيانات الدراسة،تم إدخالها- بعد ترميزها-إلى الحاسب الآلي،ثم جرت معالجتها، وتحليلها، واستخراج النتائج الإحصائية باستخدام برنامج "SPSS" لتفريغ البيانات وحساب معامل الارتباط، والفروق بين العوامل محل الدراسة الميدانية لإثبات صحة الفروض، وهى:-

1- الجداول التكرارية البسيطة والمركبة لتفريغ البيانات وحساب النسب المئوية.

2- معامل الارتباط (التوافق) لقياس العلاقات الارتباطية بين المتغـيرات.

3- استخدام اختبار (ت) للمجموعة الواحدة (T-Test_) للتعرف على ما إذا كان متوسط الدرجة لكل عبارة على حدة أو المحور بوجه عام فى مجتمع الدراسة ككل .

4- استخدام اختبار(ف) أو جدول تحليل التباين أحادي الاتجاه((ANOVA) لبيان الفروق ذات الدلالة الإحصائية فى آراء أفراد الدراسة نحو محاورها باختلاف المتغيرات الديموغرافية التى لها أكثر من وجهين .

5- استخدام اختبار شيفة أو اختبارL.S.Dالبعدى لتحديد صالح الفروق ذات الدلالة الإحصائية لأى فئة من فئات المتغيرات الأولية لأفراد الدراسة فى محاورها،وذلك إذا تبين من اختبار تحليل التباين أن هناك فروقاً معنوية،أما إذا لم يتبين من اختبار تحليل التباين بوجود فروقات معينة فلا داعى لاستخدام هذا الاختبار .

6- معامل ثبات كرونباخ ألفا(Alpha Crunbach) للتأكد من صلاحية المقياس،ويعتمد على الاتساق والتناسق فى إجابات المبحوثين على كل الأسئلة الموجودة،ويعطي فكرة عن اتساق الأسئلة مع بعضها البعض ومع كل الأسئلة بصفة عامة.

التعريفات الإجرائية للدراسة

يعد تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية أمراً ضرورياً في البحث العلمي، ولذا قامت الباحثة بتحديد عدد من المفاهيم المستخدمة في البحث نظراً لما لها من أهمية فى ضبط وتحديد المفاهيم، وتم استخدام عدد من المفاهيم والمصطلحات خلال الدراسة، نقدمها بشكل مختصر لتسهيل الوقوف على أجزاء الدراسة اللاحقة ومنها:

الأمن القومي(National Security) يعرفه (Sheila R. Ronis) :بأنه قدرة الأمة على حماية مواطنيها وممتلكاتهم في جميع أنحاءالعالم من أية تهديدات خارجية لاسيما العسكرية منها، باعتبار أن تأمين أراضي الدولة ضد العدوان الأجنبي وحماية مواطنيها ضد محاولات إيقاع الضرر بهم وبممتلكاتهم ومعتقداتهم وقيمهم يندرجان ضمن مفهوم الأمن القومي. (18).

المقصود بالأمن القومي إجرائياً: قدرة الدولة على حماية حدودها وقيمها الأساسية والجوهرية من التهديدات المحيطة بها من الداخل والخارج وتأمين أيديولوجيتها وتعزيز استقلالها السياسي والاقتصادى والانسجام الاجتماعي وضمان الوحدة الوطنية والقومية للدولة من خلال الحفاظ على أمنها الاقتصادي والعسكري والسياسي والاجتماعي والفكري .

فمنظومة الأمن القومي تشتمل على العديد من الأبعاد(السياسية، الفكرية، الاجتماعية، الاقتصادية،العسكرية).

المقصود بالأمن السياسي فى هذه الدراسة:- قدرة الدولة على الحفاظ على كيانها السياسي ومؤسساتها من خلال ما تبذله من جهود تساعد على تنمية الشعور بالولاء والانتماء للوطن وتحقيق التماسك والتعاون الداخلي وتوطيد العلاقة بين النظام الحاكم والمواطن مما يعزز الأمن القومي.

المقصود بالأمن الاقتصادي إجرائياً:- هو العنصرالرئيسي للأمن الوطني،ويعنى قدرة الدولة على وضع سياسات حكومية سليمة من شأنها توفير بنية تحتية قوية لاشباع احتياجات مواطنيها الأساسية من المأكل والمشرب والسكن ليحيوا حياة مستقرة من خلال تبنيها سياسات اقتصادية تساعد على خفض الديون وتحقيق التنمية المستدامة لشعبها ، وتحقيق الرفاهية، فالتنمية والأمن وجهان لعملة واحدة.

المقصود بالأمن الاجتماعي إجرائياً:- شعور أفراد المجتمع بالأمان والاستقرار وعدم الخوف من المستقبل،والتمتع بالحياة الكريمة المستقرة،بحيث تتيح له المشاركة المجتمعية الإيجابية .

المقصود بالأمن العسكري إجرائياً :- القدرة على الدفاع عن الوطن من أية تهديدات داخلية أم خارجية وحفظ النظام الداخلي للبلاد، وإشاعة الأمن والاستقرار وبسط النظام وسيادة القانون وردع أي عدوان عسكري.

المقصود بالأمن الفكري :- الحفاظ على الثوابت الأخلاقية والقيم والأيديولوجيا السائدة فى المجتمع من الانحراف والتطرف والغلو الفكرى .

النخبة:- هي فئة من الفئات المتميزة في المجتمع سواء وظيفياً أوفكرياً أو تعليمياً مما يؤهلها للقيام بدور قيادي أو بأدوار المسؤولية في المجتمع وهي أكثر فئات المجتمع تأثيراً في الحياة العامة وقادرة على اتخاذ القرار .[19]

التعريف الإجرائى للنخبة :- مجموعة من الأفراد تؤثر بشكل مباشر فى مراكز صنع القرار، ولها دور فى تشكيل اتجاهات الرأي العام وتوجهات المجتمع.

النخبة السياسية :- مجموعة من الأفراد يتبؤون قمة الهرم السياسي فى المجتمع تسمح لهم بصنع القرار السياسي، وتخطيط السياسات، وتشمل نخبة المعارضة والمجتمع المدني وقيادات الأحزاب.

النخبة الأكاديمية إجرائياً: هي فئة من فئات المجتمع تتميز بوعيها وثقافتها وقدرتها على التأثير في الرأي العام وبمستوى تعليمي وفكري عالي،مما يؤهلها للقيام بدور قيادي وتشكيل قيم وثقافة مجموعة من أفراد المجتمع.

النخبة الأمنية إجرائياً:- مجموعة من الأفراد يتبؤون مراكز أمنية سواءً أكانت تعمل فى المجال العسكري أم المجال الشرطي مهمتها الدفاع عن حقوق المواطن والوطن من أية تهديدات سواءً أكانت داخلية أم خارجية.

نتائج الدراسة الميدانية

البيانات الديموغرافية للمبحوثين

ويشمل هذا التوصيف النوع ، السن ،المؤهل العلمي،الوظيفة ،عدد سنوات الخبرة، ومستوى الدخل :-

جدول (1) يوضح نوعية المبحوثين

النوع	ك	%
ذكور	73	%81.10
إناث	17	%18.90
الإجمالي	90	%100.00

تفيد هذه النتائج أن متابعة الذكور لمواقع التواصل الاجتماعي أكبر بكثير من الإناث، فأكثر من نصف العينة كانوا من الذكور بواقع73 مبحوثاً بنسبة مقدارها 81.10%،فى حين بلغ عدد الإناث17مبحوثاً بواقع18.90%، وقد يعزو ذلك إلى طبيعة عينة الدراسة،حيث أن معظم الإناث غير مهتم بالعمل السياسي والأمني،فاقتصر مجال عملهم بالمجال الأكاديمى .

جدول (2) يوضح يوضح الشريحة العمرية للمبحوثين

الشريحة العمرية	ك	%
من 25 إلى أقل 35 سنة	30	%33.30
من 35 إلى أقل 45 سنة	35	%38.90
من 45 إلى أقل 55 سنة	16	%17.80
من 55 فأكثر	9	%10.00
الإجمالي	90	%100.00

باستقراء بيانات الجدول السابق يتضح هناك اختلاف موجود بين فئات السن يشير إلى تفاوت المراحل العمرية بين المبحوثين، حيث يتوزعون على أربع فئات

عمرية،ولكن أغلبهم من الشريحة العمرية التى تتراوح ما بين من (35 إلى أقل من 45 سنة) ،حيث جاءت بنسبة 38.90%بواقع 35مبحوثاً،يليها الشريحة العمرية التى تتراوح ما بين (25 إلى أقل من 35) بواقع 30 تكرار بنسبة 33.3%، يليها الشريحة العمرية التى تتراوح ما بين (من 45 إلى أقل من 55) بواقع 16مبحوثاً بنسبة 17.8%،وجاء فى المرتبة الأخيرة المبحوثون الذين تتراوح أعمارهم ما بين من (55 سنة فأكثر) بنسبة 10%،وهذا يوضح أن أغلب المبحوثين من الشريحة العمرية التى تتراوح ما بين من 35 إلى أقل من 45سنة،وهذا مؤشر على أن معظم متابعى مواقع التواصل الاجتماعي من الفئات العمرية الشابه.

جدول (3) يوضح المؤهل الدراسى للمبحوثين

المؤهل الدراسي	ك	%
بكالوريوس	16	%17.80
ماجستير	38	%42.20
دكتوراه	36	%40.00
الإجمالي	90	%100.00

يتضح من بيانات السابق أن أكثر من نصف المبحوثين من حملة المؤهلات الجامعية من الماجستير،حيث جاءت فئة (ماجستير) بنسبة 42.2% بواقع 38مبحوثاً، يليها فئة دكتوراه بواقع 36 مبحوثاً بنسبة 40%،وجاءت فى المرتبة الأخيرة الأفراد من حملة البكالوريس بنسبة 17.8% بواقع 16 مبحوثاً،وهذا مؤشر يدل على معدل ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي لدى المبحوثين .

جدول (4) يوضح وظيفة المبحوثين

نوع الوظيفة	ك	%
أكاديمي	30	%33.33
أمني	30	%33.33
سياسي	30	%33.33
الإجمالي	90	%100.00

حيث يتضح من مؤشرات الجدول السابق تساوى عدد المبحوثين ،حيث تم تطبيق 30 استمارة على كل نخبة ،فتم تطبيق 30استمارة على النخبة التى تعمل فى المجال الأكاديمي من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ،و30 استمارة على النخبة التى تعمل فى المجال الأمني سواءً أكان فى المجال الشرطي أم العسكري ،و30 استمارة على النخبة التى تعمل فى المجال السياسي من قيادات الأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى.

جدول (5) يوضح مستوى دخل المبحوثين

مستوى الدخل	ك	%
أكثر من 4000 وأقل من 5000	10	%11.10
أكثر من 5000 وأقل من 6000	18	%20.00
أكثر من 6000 وأقل من 7000	16	%17.80
7000فأكثر	46	%51.10
الإجمالي	90	%100.00

وفيما يتعلق بالدخل الشهرى لعينة الدراسة يتبين من خلال الجدول السابق أن دخل العينة يتراوح ما بين أكثر من 4000 وأقل من 5000إلى أكثر من7000، حيت تصدرت فى المرتبة الأولى الأفراد الذين يتراوح دخلهم ما بين (7000 فأكثر) بواقع 46مبحوثاً وبنسبة مقدارها 51.10%، يليها الأفراد ذوى مستوى دخل يتراوح ما بين (أكثر من 5000 وأقل من 6000) بنسبة مقدارها 20%،يليها الأفراد ذوى مستوى دخل أكثر من 6000 وأقل من 7000 بواقع 16مبحوثاً بنسبة17.8%،يليها الأفراد الذين يتراوح دخلهم ما بين أكثر من 4000 وأقل من 5000بواقع 10 مبحوثاً بنسبة 11.1%،وهذا مؤشر على ارتفاع مستوى دخل النخبة نوعاً ما .

جدول (6) يوضح عدد سنوات خبرة المبحوثين

سنوات الخبرة	ك	%
أقل من 5 سنوات	32	%35.60
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	32	%35.60
من 10 إلى أقل من 15 سنة	12	%13.30
من 15 سنة فأكثر	14	%15.60
الإجمالي	90	%100.00

وفيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة يتبين من خلال الجدول السابق أن عدد سنوات الخبرة الشائع بين أفراد عينة الدراسة هى فئة أقل من 5 سنوات،وفئة من 5 إلى أقل من 10 سنوات إذ مثلت ما نسبته35.6% من إجمالى أفراد العينة ، يليها فئة من 15 سنة فأكثر، حيث مثلت نسبة 15.60% بواقع 14مبحوثاً، يليها من 10 سنوات إلى أقل من 15سنة بواقع 12 مبحوثاً بنسبة 13.30%،وهذا مؤشر على ارتفاع عدد سنوات خبرة المبحوثين بمجالهم نوعاً ما .

جدول (7) يوضح معدل متابعة المبحوثين لمواقع التواصل الاجتماعي

المتغيرات	ك	%
دائما	44	%48.90
أحياناً	33	%36.70
نادراً	13	%14.40
الإجمالي	90	%100.00

من بيانات الجدول السابق يتضح ارتفاع معدل متابعة المبحوثين لمواقع التواصل الاجتماعي ما بين دائما وأحيانا، حيث جاءت فى الترتيب الأول (دائما) بنسبة 48.9 %من اجمالى أفراد العينة، يليها معدل المتابعة(أحيانا) بنسبة 36.70% بواقع 33 مبحوثاً فى الترتيب الثانى،وأخيراً معدل المتابعة (نادرا) بنسبة14.4% بواقع 12 مبحوثاً فى الترتيب الثالث، وهذا مؤشر على ارتفاع معدل متابعة النخبة لمواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للحصول على الأخبار والمعلومات المثارة حول

القضايا والأزمات، للتعرف على آخر المستجدات ،وعلى ما يثار من حوارات بين متصفحيها بشأنها،وبالتالى المساهمة فى اتخاذ العديد من القرارات.

جدول (8) يوضح معدل استخدام المبحوثين لمواقع التواصل الاجتماعي

المتغيرات	ك	%
أقل من ساعة يوميا	27	%30.00
ساعة	26	%28.90
أكثر من ساعة	37	%41.10
الإجمالي	90	%100.00

يتضح من مؤشرات الجدول السابق أن أعلى معدلات تصفح لمواقع التواصل الاجتماعي جاءت لصالح معدل تصفح أكثر من ساعة والتى بلغت نسبتها41.10%، يليها فى المرتبة الثانية معدل التصفح أقل من ساعة والتى بلغت نسبتها30%، فى حين وجد أن أقل معدل تصفح لتلك الفئة هو معدل التصفح لمدة ساعة والذي جاء بنسبة 28.9%،مما يشير إلى تعمق عينة الدراسة فى تحليل وتفسير ورصد المواد المنشورة على صفحاتها ومعالجتها ، والإطلاع على وجهات النظر المختلفة، وتقييمها ومقارنة بعضها ببعض، للخروج برؤى موضوعية حول الأحداث المثارة.

جدول (9) يوضح الأوقات التي يزيد فيها استخدام المبحوثين لمواقع اتواصل كمصدر للأخبار

المتغيرات	ك	%
لا يوجد وقت محدد	26	%28.90
فى كل الأحوال تقريبا	28	%31.10
فى حالة الأحداث الطارئة والأزمات	36	%40.00
الإجمالي	90	%100.00

يتضح من مؤشرات الجدول السابق تصدر"حالة الأحداث الطارئة"فى المرتبة الأولى من قائمة إجمالى الأوقات التى يزيد فيها استخدام المبحوثين لمواقع التواصل للحصول على الأخبار بنسبة 40% فى الترتيب الأول، يليها من يستخدمونها فى كل الأحوال تقريباً بنسبة 31.1 % فى الترتيب الثانى، ويأتى فى المرتبة الأخيرة لا يوجد وقت محدد بنسبة 28.9 %، وهذا يعنى أن الأحداث الطارئة تعد عاملاً مؤثرًا بالنسبة لمتابعة النخبة لمواقع التواصل،وهذا يعنى زيادة تعرض المبحوثين لمواقع التواصل عند حدوث طارئ،ويرجع ذلك إلى سرعة تغطية تلك المواقع للأخبارالعاجلة والمفاجئة،بالإضافة إلى رغبة المبحوثين فى التعرف على رد فعل مستخدميها تجاه تلك الأحداث والأزمات، وهذا يدل على أن الأزمات السياسية تعد عاملاً مهمًا في زيادة اعتماد النخبة على تلك المواقع،وهذه النتيجة تتفق مع فروض نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام:والتى تنص على زيادة اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام كلما زاد الصراع فى المجتمع.

وتختلف نتائج تلك الدراسة مع دراسة (محمد جاد) التى توصلت إلى 85.5% من أفراد العينة يتابعون وسائل الإعلام البديل بصورة مستمرة،يليها بنسبة7.5% يتابعونها فى أوقات الفراغ،يليها بنسبة7%من يتابعونها فى الأحداث المهمة[20]،ويرجع الاختلاف هنا إلى اختلاف المواقع محل الدراسة،واختلاف العينة .

جدول (10) يوضح مدى ثقة المبحوثين فيما تقدمه مواقع التواصل من أخبار ومعلومات

العبارات	ك	%
لا أثق فيها مطلقا	7	%7.80
أثق فيها بدرجة متوسطة	62	%68.90
أثق فيها بدرجة كبيرة	21	%23.30
الإجمالي	90	%100.00

يتضح من بيانات الجدول السابق ارتفاع أعداد المبحوثين الذين يثقون فى الأخبار والمعلومات المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي،وتراوحت درجات الثقة ما بين بدرجة كبيرة وبدرجة متوسطة، حيث وصل عدد المبحوثين الذين يثقون فى مواقع

الحركات83 مبحوثاً بواقع92.20%، بينما بلغ عدد المبحوثين الذين لا يثقون فى مواقع التواصل كمصدر للحصول على الأخبار 7 مبحوثاً بواقع 7.80%،وكان أعلى معدل للثقة فى مواقع التواصل كمصدر للحصول على الأخبار والمعلومات بنسبة68.90% لفئة الثقة بدرجة متوسطة يليها بدرجة كبيرة بنسبة 23.3%، ثم يليها عدم الثقة بنسبة 7.80%.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (حمزة خليل) التى توصلت إلى أن أعلى معدل لثقة المبحوثين فيما تقدمه مواقع الشبكات الاجتماعية من معلومات لصالح بدرجة متوسطة،يليها ممن يثقون فيها بدرجة كبيرة،وأخيراً ممن لا يثقون فيها [21]،ومع دراسة (عابد زهير) التى أكدت على أن الطلبة يثقون فى شبكات التواصل الاجتماعي وبالدور الذى تقوم به فى تشكيل الرأى العام نحو التغيير الاجتماعي والسياسي وبنسبة تصل إلى 58.2% بدرجة متوسطة [22]،ومع دراسة (رامى الشرافلى) التى أشارت إلى أن الطلبة يثقون فى قدرة الإعلام التفاعلى على مدهم بالمعلومات وبالدور الذى تقوم به فى تشكيل الثقافة السياسية الفلسطينية بنسبة متوسطة تصل إلى70%،ثم يليها من يثقون فيها بدرجة عالية بنسبة19%، يليها درجة الثقة المنخفضة بنسبة8.04%[23]،ومع دراسة (أحمد حمودة) التى أشارت إلى أن المبحوثين يثقون بدرجة متوسطة بالمعلومات التى تقدمها شبكات التواصل الاجتماعي،إذ جاءت بنسبة 60.5%، ويثقون فيها بدرجة كبيرة بنسبة 20.2%، وبنسبة 1.2% للذين لا يثقون فيها [24].

جدول (11) يوضح أسباب عدم ثقة المبحوثين فيما تقدمه مواقع التواصل من أخبار ومعلومات

العبارات	ك	%
لأنها لا تهتم بالتوازن في عرض وجهات النظر	8	%12.90
لأنها تسئ للمسئولين وتركز على السلبيات	8	%12.90
لأن محتوياتها غير كافية ولا تواكب الأحداث	10	%16.13
تروج للإشاعات المغرضة وتشوه سمعة الآخرين	11	%17.74

لأنها تلعب دوراً في زيادة الاحتقان السياسي	15	%24.20
تساهم فى نشر العنف والجريمة والتعصب بين أفراد المجتمع	9	%14.52
أخرى تذكر	1	%1.61
إجمالي الاستجابات المتعددة	62	%100.00

يتضح من بيانات الجدول السابق تصدر سبب؛ لأنها تلعب دوراً في زيادة الاحتقان السياسي قائمة أسباب عدم ثقة المبحوثين فيما تقدمه مواقع التواصل من أخبار ومعلومات،يليها سبب لأنها تروج للإشاعات المغرضة وتشوه سمعة الآخرين بنسبة 17.74%، يليها لأن محتوياتها غير كافية ولا تواكب الأحداث بنسبة 16.13%، يليها تساهم فى نشر العنف والجريمة والتعصب بين أفراد المجتمع ، يليها بنسبة متساوية سببى لأنها لا تهتم بالتوازن في عرض وجهات النظر،ولأنها تسئ للمسئولين وتركز على السلبيات، فى حين جاء فى المرتبة الأخيرة بنسبة 1.61%، أسباب أخرى ذكرها المبحوثون وتتمثل في: مواقع التواصل أصبحت تمثل صراعاً فكرياً وميداناً لنشر الشائعات والعصبيات والصراعات ،كما باتت بمثابة الأرض الخصبة لترويج الأكاذيب، والتهديد للأمن الوطني للبلاد، والحث على الإرهاب والتخريب دون أن يكون هناك رادع قانوني لأصحاب الحسابات الشخصية على هذه المواقع، نظراً إلى نقص التشريعات وبالتالي قصور القانون عن ملاحقة هؤلاء الأشخاص،لذلك لا بد من ضرورة وضع قوانين واتخاذ الإجراءات والتدابيرالكفيلة لمواجهة هذه المخاطروالحد منها لأنها تضر بالسلم العام للبلاد.

جدول (12) يوضح أسباب ثقة المبحوثين فيما تقدمه مواقع التواصل من أخبار ومعلومات

المتغيرات	ك	%
تنبذ سياسة التعتيم الإعلامي.	42	%19.63
تناقش قضايا هامة في المجتمع بكل حرية	48	%22.43
تتبع الموضوعية في التغطية الإعلامية للحدث	11	%5.14

تتمتع بهامش كبير من الحرية	52	%24.30
تمثل وسائل ضغط على مؤسسات صنع القرار	30	%14.02
تساهم فى نقل الصورة الحقيقية للأوضاع القائمة	30	%14.02
أخرى تذكر	1	%0.46
إجمالي الاستجابات المتعددة	214	%100.00

باستقراء بيانات الجدول السابق يتضح تعدد أسباب ثقة المبحوثين فى الأخبار والمعلومات المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي،وجاء فى مقدمتها فئة لأنها تتمتع بهامش كبير من الحرية بنسبة 24.30%، يليها سبب تناقش قضايا هامة في المجتمع بكل حرية بنسبة 22.43%، يليها تنبذ سياسة التعتيم الإعلامي بنسبة 19.63%فى حين جاء فى المرتبة الأخيرة (أخرى تذكر) حيث ذكر مبحوث سبباً آخر بخلاف الأسباب المذكورة وتمثل فى سرعة تغطيتها للأحداث موثقة بالصور وملفات الفيديو بنسبة 0.46% .

جدول (13) يوضح مدى مساهمة تعرض المبحوثين لمواقع التواصل فى رفع مستوى الثقافة الأمنية

المتغيرات	ك	%
إلى حد كبير	11	%12.20
إلى حد ما	47	%52.20
لا	32	%35.60
الإجمالي	90	%100.00

من مؤشرات الجدول السابق يتضح ارتفاع معدلات مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي فى رفع مستوى الثقافة الأمنية للأفراد بنسبة 64.40 % بواقع 58 مبحوثاً، وتراوحت درجة المساهمة ما بين إلى حد كبير،إلى حد ما ، واحتلت فئة(إلى حد كبير) المرتبة الأولى بنسبة52.20% من إجمالى استجابات المبحوثين ، فى حين جاءت فى المرتبة الأخيرة عدم مساهمة مواقع التواصل فى رفع مستوى الثقافة الأمنية بنسبة 35.60% بواقع 32 مبحوثاً، ويمكن تفسير ذلك بأن تلك المواقع تقدم رؤية وقراءة واقعية متجددة للواقع الأمني ومرافقته في تطلعاته وحراكه، وهذا مؤشر على أنها تلعب دوراً فى تحسين مستوى الوعى الأمني لدى الأفراد من خلال العمل على بناء الروح الوطنية وتقويتها لدى المواطن إيماناً ثم دفاعاً عنها من خلال إستراتيجية إعلامية واضحة للدولة،وأيضاً من خلال التعريف بالقضايا الوطنية المصيرية وآثارها وتطوراتها على المستويات الداخلية والإقليمية والعالمية، وانعكاس ذلك على الأمن القومي،وهذا بدوره يوضح مدى أهمية الموضوعات والمعلومات المتعلقة بالمجال الأمني المنشورة على الصفحات الرسمية لكل من (المتحدث الرسمى للقوات المسلحة،صفحة احنا الجيش المصرى ، الصفحة الرسمية للتضامن مع الجيش،صفحة الجهاز الإعلامى لوزارة الداخلية،صفحة كلنا الجيش المصرى) على الفيس بوك فى زيادة وعى ومعرفة عينة الدراسة بالقضايا الأمنية،وقد يعزى ذلك إلى أنها تهتم في الأساس بشرح وتوضيح الأحداث والمواقف المختلفة المعبرة عن الثقافة الأمنية موثقة بالصور ومقاطع الفيديو، ومحاولة تحليلها للواقع الذي تدور حوله تلك الأحداث والوقائع، وتفسير الأسباب الظاهرية لتلك الأحداث بقصد الوصول إلى حلول منطقية مفيدة تسهم في الضغط على المسئولين لحل الأزمات والغموض الذي يحيط ببعض الظواهر،وتوظيفها لأكثر من وسيلة فى عرضها للقضايا،واستحداث أفكار ونماذج سلوك اتصالى جديد، وتوظيفها لاستراتيجية الإقناع بمختلف أدواتها.

وتتفق نتائج تلك الدراسة مع دراسة(Clark W. Stevens) التى توصلت إلى أن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي أكثر فعالية لتوعية الرأي العام بالمخاطر الأمنية[25].

جدول (14) يوضح تقييم المبحوثين لدور مواقع التواصل فى التوعية بالأمن القومي

المتغيرات	ك	%
إيجابى	6	%6.70
متوازن	59	%65.60
سلبى	25	%27.80
الإجمالى	90	%100.00

باستقراء بيانات الجدول السابق يلاحظ ارتفاع درجة التقييم المتوازن للمبحوثين حول دور مواقع التواصل فى التوعية بالأمن القومي،حيث جاءت فى المرتبة الأولى فئة متوازن بنسبة 65.60% ، يليها فى المرتبة الثانية درجة التقييم السلبي بنسبة 27.8%، يليها فى المرتبة الأخيرة درجة التقييم الإيجابي بنسبة6.70%،وهذا يعنى أن مواقع التواصل لها دور متوزان فى عملية التوعية بالأمن القومي للبلاد وترسيخ الوحدة الوطنية وتعزيز قيم التضامن والتماسك الاجتماعي من خلال حملات التوعية – التى تشنهما وزارتي الداخلية والدفاع على صفحاتهما على مواقع التواصل – بالمخاطر الأمنية التى تحيط بالوطن من كافة الاتجاهات ، ونشر التوعية الأمنية، والإسهام في تحصين الوطن ضد أي غزو إعلامي معاد يروج للأكاذيب التى تستهدف النيل من الوطن ، والحفاظ على المكتسبات الوطنية، وإيجاد بيئة فكرية آمنة تحقق للأجيال القادمة في هذا الوطن مستقبلاً مطمئناً،وبناء الروح الوطنية وتقويتها لدى المواطن،وأثرها على استقرار البلاد والحفاظ على سيادة الأمة على أراضيها وثرواتها وتوفير حالة من الاطمئنان لأفراد المجتمع ضد أي تهديد خارجي أو داخلي،كما تمثل تلك المواقع فرصة حقيقية لقوات الشرطة لجمع الاستدلالات عن الجرائم ومرتكبيها من خلال متابعة الحسابات المتطرفة، لتنظيم بيت المقدس بسيناء ،وتنظيم داعش ،والإخوان،وغيرها من التنظيمات الإرهابية .

وتتفق نتائج تلك الدراسة مع دراسة (Clark W. Stevens)التى توصلت إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي أداة حاسمة ووسيلة هامة لدعم الأمن الوطني (DHS) ومكوناته وتبادل المعلومات والخدمات وإتاحتها على نطاق واسع مع الجهات المعنية وتعزيز الشفافية والمساءلة،وإشراك الجمهور في جهود بعثة وزارة الأمن الوطني [26].

جدول (15) يوضح مدى خطورة مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي المصري

العبارات	ك	%
إلى حد كبير	25	%27.80
إلى حد ما	43	%47.80
لا تشكل خطورة	22	%24.40
الإجمالي	90	%100.00

من مؤشرات الجدول السابق يتضح اتفاق أغلب عينة الدراسة على خطورة مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي بواقع68 مبحوثاً من إجمالى عينة الدراسة تراوحت ما بين إلى حد كبير وإلى حد ما ، حيث جاءت فى المرتبة الأولى إلى حد ما بنسبة 47.8%، يليها إلى حد كبير بنسبة 27.8% ، فى حين جاءت فئة لا تشكل خطورة على الأمن القومي بنسبة 24.4%،ومن خلال الحديث مع عينة الدراسة اتضح أن مواقع التواصل الاجتماعي لا تشكل في حد ذاتها تهديدا للأمن القومي، وإنما المشكلة الحقيقية تتمثل في فكر مستخدميها والقائمين عليها، والأخطر من ذلك هو التوظيف الممنهج لها من قبل الجماعات والتنظيمات الإرهابية(كتنظيم داعش، وأنصار بيت المقدس ،.... وغيرها) في تجنيد الشباب، واستهداف أمن واستقرار الدولة من خلال الترويج للإشاعات والأكاذيب التي تتعلق بقيادات الدولة، والتحريض على العنف والتخريب ونشر الإرهاب من خلال (تويتر) و(الفيس بوك)، بغرض إلحاق الضرر بالوطن وبالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، والإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر،وإثارة وتأجيج الأزمات والخلافات، فيما بين الدول عبر ما يطلق عليه الحرب الإعلامية الإلكترونية.

جدول (16) يوضح أى من مواقع التواصل الاجتماعي أكثر تهديداً للأمن القومي

المتغيرات	ك	%
فيس بوك	56	%50.45
تويتر	21	%18.92
اليوتيوب (ملفات الفيديو التى يتم تداولها)	34	%30.63
إجمالي الاستجابات المتعددة	111	%100.00

من بيانات الجدول السابق يتضح أن – موقع التواصل الاجتماعي– فيس بوك من أكثر مواقع التواصل خطورة على الأمن القومي، حيث احتل المرتبة الأولى بنسبة50.45%، يليه في المرتبة الثانية موقع – المشاهده – يوتيوب (ملفات الفيديو التى يتم تداولها) بنسبة 30.63%،فى حين جاء تويتر فى المرتبة الأخيرة بنسبة 18.92%، مما يدل علي أن فيس بوك يمثل مصدراً خطيرًا على الأمن القومي للدول؛ نظرًا لتداوله أخبارًا ومعلومات تختلق الشائعات والأخبار الكاذبة، وهو ما ينعكس على المؤسسات الرسمية للدولة ويفقدها مصداقيتها، والتى من شأنها تكدير الأمن العام للبلاد وتعريضها لهجمات إرهابية، وهو الأمر الذي يهدد الأمن القومي.

جدول(17) يوضح أسباب تشكل مواقع التواصل خطورة على الأمن القومي

المتغيرات	ك	%
لأنها تروج لأفكار تستهدف تقويض سلطة الدولة وسيادتها وحقها المشروع في استخدام القوة	31	%12.76
تروج لأفكار هدامة داخل المجتمع مثل تصنيع المتفجرات، ونشر وسائل وقوائم الاغتيال	28	%11.52
تنشر الصور والفيدوهات والأخبار السرية التى من شأنها تكدير السلم العام.	45	%18.53
تعرض البلاد للهجمات الإلكترونية ضد منشآت الدولة الحيوية	34	%13.99
وسيلة مهمة للتواصل بين الجماعات الإرهابية	36	%14.81
لأنها تشجع على التطرف والعنف ومخالفة القانون من خلال الدعوة للحشد وتنظيم مظاهرات غير قانونية	29	%11.93
لأنها تبث سموماً وأفكاراً تمس معتقدات المجتمع وتؤثر في أفكاره وتزعزع استقراره	38	%15.64
أخرى تذكر	2	%0.82
إجمالي الاستجابات المتعددة	243	%100.00

باستقراء بيانات الجدول السابق يتضح تعدد أسباب تشكل مواقع التواصل خطورة على الأمن القومي ،وتصدرالمرتبة الأولى سبب لأنها تنشر الصور والفيدوهات والأخبار السرية التى من شأنها تكدير السلم العام بنسبة 18.53%، فالفيديوهات التى يتم تداولها على مواقع التواصل – والتى تعلن فيها الجماعات الجهادية مسؤليتها عن اغتيال العديد من قوات الجيش والشرطة والشخصيات السياسية– من شأنها الحاق الضرر بأمن البلاد الوطني لما تحتويه من مقاطع مسيئه للنظام الحاكم ، يليها فى المرتبة الثانية سبب لأنها تبث سموماً وأفكاراً تمس معتقدات المجتمع وتؤثر في

أفكاره وتزعزع استقراره بنسبة 15.64% ،يليها سبب لأنها وسيلة مهمة للتواصل بين الجماعات الإرهابية بنسبة 14.8% ، فتلك المواقع تم توظيفها كمنبر لوجستيى داعم لنشاطها الإعلامى لتشكل مجتمعاً افتراضياً إرهابياً لممارسة التحريض على اغتيال رجال الشرطة والجيش والقضاء، حتى أصبحت أداة لجذب المزيد من المقاتلين فى صفوفهم، فى حين جاءت فئة أخرى تذكر فى المرتبة الأخيرة بنسبة 0.82%،وتمثلت فى ذكر أسباب أخرى : تعد مواقع التواصل عنصراً للدعاية والتجنيد وجمع التبرعات للجماعات الإرهابية ونشر أفكارها وبث بياناتها كتنظيم داعش والقاعدة وأنصار بيت المقدس،وأجناد مصر، والخلافة الإسلامية،ولاستخدامها فى تخريب الأنظمة الحيوية داخل المجتمع.

جدول (18) يوضح أسباب عدم تشكل مواقع التواصل خطورة على الأمن القومي

متغيرات	ك	%
لأنها تعد عنصراً رقابياًعلى كافة مؤسسات الدولة .	14	%17.50
تساهم فى كشف فضائح المسئولين وسقوطهم أمام الرأى العام	14	%17.50
تكشف بؤر الارهابين وخططهم الاجرامية ضد الوطن والمواطنين	7	%8.75
تحمى الدولة من التهديدات الخارجية والداخلية التى تستهدف أمنها .	8	%10.00
لأنها تلعب دورا فى شن الحرب النفسية ضد أعداء الوطن وضعف الروح المعنوية لديهم.	12	%15.00
لأنها تنشر الشائعات التي قد تضر بالمصالح القومية لأعداء الوطن	12	%15.00
لأنها تلعب دوراً فى الحراك الثوري الدائر	13	%16.25
إجمالي الاستجابات المتعددة	80	%100.00

ومن مؤشرات الجدول السابق يتضح تصدر سببى لأنها تعد عنصراً رقابياًعلى كافة مؤسسات الدولة، تساهم فى كشف فضائح المسئولين وسقوطهم أمام الرأى العام المرتبة الأولى بنسبة 17.5%قائمة أسباب عدم تشكل مواقع التواصل خطورة على الأمن القومي، أى أن مواقع التواصل لها جانب إيجابي وتحقق فوائد حال استخدامها بالشكل الصحيح، حيث تعد عنصراً رقابياً فعالاً على كافة أجهزة الدولة لسرعة نشرها للأخبار والمعلومات ، وجمع أكبر قدر من المعلومات حول واقعة معينة مما يؤدى

إلى كشف بؤر الفساد السائد فى معظم قطاعات الدولة ، يليها فى المرتبة الثانية لأنها تلعب دوراً فى الحراك الثوري الدائر بنسبة 16.25%، واتضح ذلك فى ثورات الربيع العربى فى منطقة الشرق الأوسط ،حيث ساهمت فى سقوط العديد من الأنظمة الديكتاتورية ،فكانت وسيلة فعالة لتجمع الشباب للنزول إلى الميادين والساحات لتحقيق مطالبهم الثورية، وجاء سببى لأنها تلعب دوراً فى شن الحرب النفسية ضد أعداء الوطن وضعف الروح المعنوية لديهم، ولأنها تنشر الشائعات التي قد تضر بالمصالح القومية لأعداء الوطن بنسبة متساوية بنسبة 15%، فى حين جاء فى المرتبة الأخيرة سبب لأنها تكشف بؤر الإرهابين وخططهم الإجرامية ضد الوطن والمواطنين بنسبة8.75%، وذلك من خلال تتبع حساباتهم وصفحاتهم على تلك المواقع وبالأخص على تويتر ،مما يساهم فى الكشف عن تلك العناصر الإجرامية ومخططاتهم الإرهابية.

جدول (19) يوضح رأى المبحوثين فى قرار وزيرالداخلية مراقبة مواقع التواصل لضرورات الأمن القومي

متغيرات	ك	%
تجسيد لآليات الدولة البوليسية العميقة وتقييد للحريات	47	52.22
ضرورة ملحة لحماية أمن البلاد ورصد المخاطر الأمنية	43	47.78
الإجمالى	90	%100.00

من واقع بيانات الجدول السابق يتضح أن أغلب المبحوثين بواقع 47 مبحوثاً بنسبة 52.2% اعتبروا قرار وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم باعتزام وزارته مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي لرصد المخاطر الأمنية بمثابة تجسيد لآليات الدولة البوليسية العميقة وتقييد للحريات، فاعتبروا القرار عودة إلى عصر ما قبل الثورة أو التدخل في حياة المواطنين من قبل الأجهزة الأمنية، ومخالف للقانون ولحرية الرأي ومجافي للآداب العامة، ويخرج عن نطاق الأعراف والروابط الاجتماعية،ويجعل من وزارة الداخلية قاضياً وجلاداً في نفس الوقت، وسيعود بمصر مرة أخرى إلى عصور الظلام والتفتيش وراء المواطنين بدون حُجة حقيقية؛ لتعود أسوأ مما كانت عليه في عهد مبارك ، فى حين اعتبر 43 مبحوثاً بنسبة 47.8% القرار ضرورة ملحة لحماية أمن البلاد ورصد المخاطر الأمنية ، حيث اعتبروه أحد محاور تطوير الأداء الأمني بما يتواكب مع الجرائم الإليكترونية المستحدثة التي تتخذ من مواقع التواصل الاجتماعي

أسلوباً لتنفيذها وتسعى إلى إشاعة ونشر الأفكار الهدامة وإثارة الشائعات وتحريف الحقائق والتشهير والإساءة وتشجيع التطرف والعنف ومخالفة القانون من خلال الدعوة للحشد وتنظيم مظاهرات غير قانونية،كما أن هناك عمليات إرهابية تتم عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي، لذا فمراقبتها قد يساهم في تجفيف منابع الإرهاب وتتبع مصادر التمويل الإرهابي ،فالإرهابيون يستخدمون صفحات الفيس للتواصل والاتفاق على مواعيد تنفيذ أعمالهم الإجرامية،وتويتر لبث بياناتها،واليوتيوب فى تمثيل جرائمهم الوحشية،لذلك لا بد من مراقبتها كضرورة ملحة لحماية أمن البلاد القومي.

جدول(20) يوضح اتجاه المبحوثين نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن الاجتماعي

العبارات	موافق		محايد		معارض		الإجمالى	
مواقع التواصل الاجتماعي تساهم فى:	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
غرس القيم الاجتماعية السيئة واللاخلاقية فى نفوس الشباب	38	%42.20	29	%32.20	23	%25.60	90	%100.00
تعزيز التقارب بين المواطن والجهات الأمنية للحفاظ على الأمن الاجتماعي	32	%35.60	36	%40.00	22	%24.40	90	%100.00
نشر السلوك الانحرافى والجريمة والأفكار الهدامة داخل المجتمع	34	%37.80	34	%37.80	22	%24.40	90	%100.00
تنمي قيم المواطنة وتعزيز الوحدة والتماسك داخل المجتمع	32	%35.60	46	%51.10	12	%13.30	90	%100.00
تنمي المسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد	20	%22.20	58	%64.40	12	%13.30	90	%100.00
نشر الفتنة الطائفية والفئوية والتعصب القبلى الذى يهدد تماسك المجتمع	36	%40.00	35	%38.90	19	%21.10	90	%100.00

فى ضوء النتائج السابقة يلاحظ أنه قد تراوحت اتجاهات المبحوثين ما بين الموافق والمحايد على العبارات المنشورة ، حيث جاءت أعلى استجابة لعبارات (غرس القيم الاجتماعية السيئة واللأخلاقيه فى نفوس الشباب ، نشر الفتنة الطائفية والفئوية والتعصب القبلى الذى يهدد تماسك المجتمع،نشر السلوك الانحرافى والجريمة والأفكارالهدامة داخل المجتمع) فى منطقة الموافقة ، فى حين جاءت عبارات (تنمي

المسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد ، تعزيز التقارب بين المواطن والجهات الأمنية للحفاظ على الأمن الاجتماعي ، تنمي قيم المواطنة وتعزيز الوحدة والتماسك داخل المجتمع)فى منطقة المحايدة،مما يعني أن اتجاه المبحوثين نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن الاجتماعي اتجه للموافقة على تأثيرها السلبي على الأمن القومي فى شقه الاجتماعي ،أما اتجاه المبحوثين نحو العبارات الإيجابية اتخذت الطابع المحايد (اللارأى) فقد برز أغلبهم غير قادرين على تحديد اتجاههم تجاه تلك العبارات الإيجابية،وهذا مؤشر على أن مواقع التواصل تؤثر سلباً على الأمن الاجتماعي من خلال نشرها السلوك الانحرافي والجرائم والفتن الطائفية والفئوية داخل المجتمع ،والتحريض على الفسق، وبث الشائعات، ونشر الفوضى،وتفتيت المجتمع، مما يهدد قيم وعادات المجتمع الأخلاقية، الأمر الذى يؤثر على أمنها الاجتماعي.

جدول (21) يوضح اتجاه المبحوثين نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن العسكري

العبارات	موافق		محايد		معارض		الإجمالى	
مواقع التواصل الاجتماعى تساهم فى:	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ضرب الوحدة الوطنية وزعزعة مفاهيم وأبعاد المواطنة وأمن وسلامة الوطن	30	%33.30	31	%34.40	29	%32.20	90	%100.00
نشر الأخبار العسكرية السرية مما يعرض أمن وسلامة البلاد للخطر	20	%22.20	38	%42.20	32	%35.60	90	%100.00
نشر المعلومات الخاطئة عن القوات المسلحة لتنفيذ أجندات خارجية إقليمية	24	%26.70	47	%52.20	19	%21.10	90	%100.00
ابراز دور القوات المسلحة من أجل تحقيق الاستقرار الوطني	21	%23.30	46	%51.10	23	%25.60	90	%100.00
المحافظة على سلامة وأمن البلاد ضد التهديدات الخارجية	18	%20.00	48	%53.30	24	%26.70	90	%100.00
مواجهة القضايا الوطنية والتعامل معها بأسلوب مدروس ومخطط	22	%24.40	49	%54.40	19	%21.10	90	%100.00

باستقراء بيانات الجدول السابق يتضح أن اتجاه المبحوثين نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن العسكري يقع فى منطقة اللارأى،فالاتجاه العام المتكون لدى المبحوثين

هو الاتجاه المحايد (اللارأى) لتلك القضية،حيث جاءت أعلى نسبة استجابة للعبارات المذكورة كافة فى شقيها الإيجابي والسلبي فى منطقة المحايدة، مما يصعب تحديد اتجاههم تجاه تلك القضية،فقد برز أغلبهم غير قادرين على تحديد اتجاههم بشأنها،وقد يرجع ذلك إلى قلة الأخبار والمعلومات المتداولة والمنشورة على مواقع التواصل والخاصة بالعمليات العسكرية والحربية، وأيضا لسياسة "القبضة البوليسية" التى اعتمدها النظام فى التعامل مع تكنولوجيا الإعلام الجديد لحساسية الأخبار العسكرية،حيث منحت دوراً كبيراً لأجهزة المخابرات فى مراقبة ما يمس أمنها العسكري والحربي، مما يصعب تسريب أى شئ يخصها .

جدول (22) يوضح اتجاه المبحوثين نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن الاقتصادي

العبارات	موافق		محايد		معارض		الإجمالى	
مواقع التواصل الاجتماعي تساهم في :	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عدم استقرار الأوضاع الإقتصادية للدولة	37	%41.10	36	%40.00	17	%18.90	90	%100.00
انتشار الفساد المالى فى القطاع العام والخاص	36	%40	31	%34.40	23	%25.60	90	%100.00
تقليص الاقتصاد المحلي على حساب الاندماج في الاقتصاد العالمى	54	%60	21	%23.30	15	%16.70	90	%100.00
توعية المواطنين بالمشاكل الاقتصادية التي تُواجه الدولة وكيفية التغلب عليها	31	%34.40	40	%44.40	19	%21.10	90	%100.00
دعم جهود التنمية الاقتصادية على المستوى الوطنى	27	%30.00	43	%47.80	20	%22.20	90	%100.00
القيام بدور رقابى على الأنشطة الاقتصادية	31	%34.40	38	%42.20	21	%23.30	90	%100.00

وفى ضوء النتائج السابقة يتضح أنه تراوحت اتجاهات المبحوثين تجاه العبارات السابقة فى شقيها الإيجابي والسلبي ما بين المحايدة والموافقة،فتبين أن الاتجاه العام المتكون لدى المبحوثين تجاه تأثير مواقع التواصل على الأمن الاقتصادي يميل إلى المحايدة بالنسبة للعبارات الإيجابية، حيث جاءت أعلى نسبة استجابة لكافة العبارات التالية (توعية المواطنين بالمشاكل الاقتصادية التى تواجه الدولة وكيفية التغلب عليها،

دعم جهود التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني ، القيام بدور رقابى على الأنشطة الاقتصادية) فى منطقة المحايدة ، فقد برز غالبيتهم غير قادرين على تحديد اتجاههم – بالموافقة أو المعارضة – تجاه تلك العبارات السابقة، أما العبارات المتعلقة بالجانب السلبي فى معناها جاءت أعلى نسبة استجابة لتلك العبارات فى منطقة الموافقة، أى أن أغلب المبحوثين وافقوا على أن مواقع التواصل لها دور فى (عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية للدولة، انتشار الفساد المالى فى القطاع العام والخاص، تقليص الاقتصاد المحلي على حساب الاندماج في الاقتصاد العالمي) وهذا يوضح أن الاتجاه العام لدى النخبة يميل إلى الموافقة على التأثير السلبي لمواقع التواصل على الأمن الاقتصادي، حيث تلعب تلك المواقع دوراً فى نشر الفساد المالى،والفكر الرأسمالى الغربى ، بل تساهم بشكل رئيسي في عدم استقرار الوضع الاقتصادي للبلاد ؛نظراً لما يتم تداوله من أخبار ومعلومات عن العمليات الإرهابية التى يتم تنفيذها،مما يوحى بعدم استقرار الأوضاع الأمنية التي تنعكس بدورها على الأوضاع الاقتصادية للبلاد ، ولتنامي الاقتصاد الافتراضي الموازي للاقتصاد المحلى الواقعى، الأمر الذي يؤدي بالفعل إلي تعرض اقتصاد البلاد للانهيار والإفلاس.

جدول (23) يوضح اتجاه المبحوثين نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن الفكري

العبارات مواقع التواصل الاجتماعى تساهم فى:	موافق		محايد		معارض		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التصدى للغزو الفكري والثقافى المعادى الذى يستهدف النيل من وحدة الوطن	25	%27.80	42	%46.70	23	%25.60	90	%100.00
التشكيك في ثوابت الأمة وهز قناعات أفرادها في عقيدتهم وتهديد الهوية الثقافية القومية	30	%33.30	40	%44.40	20	%22.20	90	%100.00
المحافظة على الهوية الثقافية القومية	26	%28.90	44	%48.90	20	%22.20	90	%100.00
زعزعة القناعات الفكرية والثوابت العقدية والمقومات الأخلاقية	21	%23.30	49	%54.40	20	%22.20	90	%100.00
بث قيم وتيارات وأفكار دخيلة على المجتمع المصري ونشر العولمة والتعصب الثقافي	34	%37.80	38	%42.20	18	%20.00	90	%100.00
تعزيز ثقافة الحوار	24	%26.70	42	%46.70	24	%26.70	90	%100.00

فى ضوء النتائج السابقة يتضح أن الاتجاه العام المتكون لدى المبحوثين تجاه تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن الفكري هو الاتجاه المحايد، حيث جاءت كافة استجابات المبحوثين تجاه العبارات السابقة فى(شقيها الإيجابي والسلبي) فى منطقة المحايدة (اللارأى) ، فقد برز أغلبهم غير قادرين على تحديد اتجاهاتهم تجاه تلك القضية،وقد يرجع ذلك إلى أن تلك المواقع لها شقين إيجابي وسلبي فى التأثير على الأمن الفكري، حيث ساهمت تلك المواقع فى شقها الإيجابي فى التواصل مع العالم الخارجي، وتبادل الآراء والأفكار ومعرفة ثقافات الشعوب وتقريب المسافات، وممارسة العديد من الأنشطة التي تساعد على التقارب والتواصل مع الآخرين وفتحت أبواباً للتواصل واكتساب المعرفة، والسرعة في نقل الأخبار والأحداث، وساعدت في التواصل مع صانعي القرار، والعمل على تنمية التفكير الناقد لدي مستخدميها ليتمكنوا من فرز ما يعرض عليهم من أفكار وآراء،فهى تعد من أهم الوسائل والتقنيات المعاصرة التى تساهم فى تعميم المعارف ونشرها، وعلي الرغم من تلك الإيجابيات إلا أننا يمكننا القول بأنها سلاح ذو حدين، فلها العديد من السلبيات المؤثرة على الأمن الفكري للبلاد، والتي يأتي من أبرزها: الانسياق وراء دعوات الانغلاق والتكفير والتوظيف المشوه للنعرات المذهبية والدينية الهدامة التي تضر باستقرار وأمن البلاد، نشر قيم وتيارات وأفكار دخيلة على المجتمع المصري، نشر عولمة الجريمة، فضلاً عن التعصب الثقافي وزعزعة القناعات الفكرية والثوابت العقائدية وانتهاك القيم الأخلاقية والدينية، عن طريق زرع أفكار متطرفة في عقولهم، والتشكيك بقيم الانتماء الوطني والرموز الوطنية، وبث الأفكار والأساليب المتطرفة والدعاية للجماعات الإرهابية،وانتشار ما يسمى ب"الإرهاب الفكري الإليكترونى"، وتجنيد عناصر لها، حيث أصبحت نافذة لضم أنصارها بعد إقناعهم بالفكر التكفيري المدمر للمجتمعات، وتنبي أفكار منحرفة تؤدي لزعزعة العقائد والأخلاق والإساءة للدين،حيث تضعنا أمام وضع عولمى جديد يلزمنا بتبنى الأخلاق الأجنبية فى كافة مجالات حياتنا؛ فالأمن الفكري يحقق استقرار الدولة والمحافظة على وحدتها ومعتقداتها وثقافتها، مما يحقق الترابط الاجتماعي بين فئات المجتمع وطوائفه، والذي ينعكس إيجابياً على أمن الوطن.

جدول (25) يوضح اتجاه المبحوثين نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن السياسي

العبارات	موافق		محايد		معارض		الإجمالى	
مواقع التواصل الاجتماعي تساهم في:	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التحريض على العنف والكراهية في نفوس أبناء الشعب تجاه النظام القائم ومؤسساته	36	%40.00	41	%45.60	13	%14.40	90	%100.00
إثارة الرعب والتوتر والعمل بما يُشبه الحرب الباردة	31	%34.40	45	50.00 %	14	%15.60	90	%100.00
زعزعة الاستقرار السياسي	26	%28.90	48	%53.30	16	%47.80	90	%100.00
تعزيز الاستقلال السياسي للبلد وتنمية الوعى السياسي لأفراد المجتمع	23	%25.60	50	%55.60	17	%18.90	90	%100.00
تنمية الشعور بالولاء للوطن وتوعية المواطن بحقوقه السياسية وبالتحديات السياسية الداخلية والخارجية التى تواجه الدولة	23	%25.60	53	%58.90	14	%15.60	90	%100.00
التوعية بأهمية الأمن والاستقرار السياسي وتوطيد العلاقة بين الحاكم والمحكوم	24	%30.00	48	%53.30	15	%16.70	90	%100.00

فى ضوء النتائج السابقة ، يتضح أن الاتجاه المتكون لدى أفراد عينة الدراسة هو الاتجاه المحايد تجاه تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن السياسي، فجاءت أعلى نسبة استجابة للعبارات السابقة فى منطقة اللارأى لدى كافة المبحوثين، فبرز أغلبهم غير قادرين على تحديد اتجاهاتهم نحو العبارات الخاصة بتلك القضية، ويرجع هذا إلى أن مواقع التواصل تعد سلاحاً ذا حدين،فلها تأثيرات سياسية إيجابية تمثلت فى تعبئة وحشد الشباب فى العديد من فعاليات الحراك الثوري،والذى ساهم بدوره فى سقوط العديد من الأنظمة الديكتاتورية فى منطقة الشرق الأوسط كما حدث فى (مصر، لبيبا ، تونس، اليمن) وفى الضغط على صانعى القرار السياسي ؛ لتنفيذ

مطالب الثوار مثلما حدث أثناء تولى المجلس العسكري شئون البلاد،فكانت لردود أفعال مستخدمى مواقع التواصل على وثيقة المبادئ الأساسية للدستور المسماه بوثيقة (على السلمى) دوراً فى إسقاط تلك الوثيقة وسحبها،فضلاً عن العديد من القضايا التى تم تداولها على صفحاتها، وسرعان ما استجابت الحكومة لتك المطالب، كما لعبت دوراً رقابياً فى كشف الفساد السياسي السائد ، والتسويق السياسى للعديد من القرارات الاستراتيجية الهامة التى تتخذها دوائر صنع القرار السياسى،إلى جانب تسويقها للمرشحين السياسين والقوى السياسية فى الانتخابات،وساهمت فى تبادل الأفكار التى تحصن الشباب ضد عمليات الاستقطاب السياسي ، وتنمية قدرة متصفحيها على المعارضة الموضوعية،والتعرف الفوري على ما يستجد من أحداث وانعكاساتها على المجتمع، ومع ذلك كان لها تأثيراً سلبياً على الأمن السياسي من خلال تبنيها لخطة تبادل المعلومات المغلوطة التى من شأنها إحداث بلبلة وفوضى داخل البلاد، والتحريض على العنف والكراهية في نفوس أبناء الشعب تجاه النظام القائم ومؤسساته– مثل صفحات "ضنك"،وكتائب حلوان،ولاية سيناء،أنصار بيت المقدس ...وغيرها"– فضلاً عن العمل على نشر المعلومات الكاذبة والفضائح ؛ لزعزعة الثقة برجال الدولة ونظامها،ونشوب حالة من عدم الاستقرار السياسي، ونشر بيانات تعلن فيها التنظيمات المتطرفة عن مسؤوليتها عن الهجمات الإرهابية التى تتعرض لها منطقة سيناء ، حيث انتشر البيان على "تويتر" عبر هاشتاج "#ولاية_سيناء " و"#الدولة_الإسلامية" و"#باقية" من خلال حسابات منسوبة لأشخاص ينتمون أو يؤيدون تنظيم داعش، فأصبحت تلك الوسائل منبراً لـ"شيطنة" النظام الحاكم وتشويه إنجازات الدولة،لاظهار عدم استقراره السياسى ،الأمر الذى يفسر عدم قدرة المبحوثين على تحديد اتجاهاتهم نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن السياسي بصورة محددة ؛لتأثيرها الإيجابي والسلبي على الأمن السياسي.

جدول (26) يوضح اقتراحات المبحوثين لتطوير دور مواقع التواصل فى التوعية بالأمن القومي

متغيرات	ك	%
سن تشريعات وقوانين تنظم دورها ومضمونها.	67	%29.39
تكثيف حملات التوعية الأمنية	54	%23.68
تحسين مضمون الرسالة الأمنية	51	%22.37
وضع وسيلة رقابية آمنة تكون تحت تحكّم الأجهزة الأمنية الحكومية	34	%14.91
مراقبة المضمون الإخباري للحد من حرية التعبير المتداولة عليها	22	%9.65

إجمالى الاستجابات المتعددة	228	%100.00

من واقع مؤشرات الجدول السابق يتضح تصدر اقتراح سن تشريعات وقوانين تنظم دورها ومضمونها المرتبة الأولى من إجمالى اقتراحات المبحوثين لتطوير دور مواقع التواصل فى التوعية بالأمن القومي وللحد من الجرائم الإليكترونية بنسبة 29.39%،يليها تكثيف حملات التوعية الأمنية بنسبة 23.68%، فى حين جاء فى المرتبة الأخيرة مراقبة المضمون الإخباري للحد من حرية التعبير المتداولة عليها بنسبة 9.65%، وهذا مؤشرعلى أهمية وضع قوانين وتشريعات منظمة لحرية تداول الأخبار والمعلومات المتاحة على مواقع التواصل الاجتماعي للحد من الأثار السلبية المترتبة على استخدامها السلبي بما يهدد المصلحة الوطنية للبلاد،وبالتالى أمنها القومي،حيث تم استخدامها من قبل الأفراد ذوى الأفكار المتطرفة فى عمليات الابتزاز وانتهاك المعلومات الشخصية الإلكترونية،والتحرش والتشهير وجرائم التحريض والتحايل والإشاعات، وإثارة الفتن والتجسس،والقرصنة، وذلك نتيجة لغياب الرقابة عليها، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالجريمة الإلكترونية، الأمر الذى يتطلب وضع ضوابط قانونية للحد من استخدامها السلبي،للحفاظ على أمن البلاد القومي.

العلاقات الارتباطية

الفرض الأول :- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين معدل متابعة انخبة لمواقع التواصل الاجتماعي وبين اتجاهاتهم نحو تأثير تلك المواقع على الأمن القومي

جدول (26) يوضح العلاقة بين معدل المتابعة وبين اتجاه المبحوثين نحوتأثير مواقع التواصل على الأمن القومي

مستوى تأثير مواقع التواصل الاجتماعي علي أنواع الأمن :-		معدل متابعة مواقع التواصل								معامل التوافق	قيمة كا2	مستوى الدلالة
		نادرا		احيانا		دائما		الإجمالى				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
الأمن الاجتماعي	1	6	6.70	12	13.30	19	21.10	37	41.10	0.159	2.334	0.675
	2	5	5.60	12	13.30	11	12.20	28	31.10			
	3	2	2.20	9	10.0	14	15.60	25	27.80			
الأمن العسكري	1	3	3.30	10	11.10	12	13.30	25	27.80	0.170	2.694	0.610
	2	7	7.80	13	14.40	14	15.60	34	37.80			
	3	3	3.30	10	11.10	18	20.0	31	34.40			
الأمن الاقتصادي	1	7	7.80	13	14.40	15	16.70	35	38.90	0.279	7.582	0.108
	2	6	6.70	13	14.40	13	14.40	32	35.60			
	3	0	0.00	7	7.80	16	17.80	23	25.60			

الأمن الفكري	1	5	5.60	11	12.20	10	11.10	26	28.90	0.200	3.760	0.439
	2	6	6.70	14	15.60	17	18.90	37	41.10			
	3	2	2.20	8	8.90	17	18.90	27	30.0			
الأمن السياسي	1	7	7.80	12	13.30	12	13.30	31	34.40	0.281	7.719	0.102
	2	6	6.70	11	12.20	23	25.60	40	44.40			
	3	0	0.00	10	11.10	9	10.00	19	21.10			

من بيانات الجدول السابق أظهرت نتائج معامل الارتباط عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين معدل متابعة النخبة لمواقع التواصل الاجتماعي وبين اتجاهاتهم نحو تأثير تلك المواقع على الأمن القومي فى شقه (الاجتماعي ، العسكري ، الفكري ،الاقتصادي ،السياسي)، حيت بلغت قيمة معامل الارتباط على التوالى (0.159، 0.170، 0.279، 0.200، 0.281) وذلك عند مستوى معنوية أكبر من 0.05،حيث بلغ بالترتيب (0.675، 0.610، 0.439، 0.108، 0.102)،وبالتالى ترفض الدراسة صحة هذا الفرض القائل بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين معدل متابعة النخبة لمواقع التواصل الاجتماعي وبين الاتجاه نحو تأثيرها على الأمن القومي، وتقبل الفرض الصفرى،وهذا يعنى أن معدل المتابعة (مواقع التواصل الاجتماعي) عنصر غير مؤثر فى تشكيل اتجاهات النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي .

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (سعد السبيعى) التى توصلت إلى أنه لا توجد أى علاقة ذات دلالة إحصائية (حيث حيث كانت جميع قيم مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من المستوى المعنوية 0.05)بين درجة استخدام أفراد مجتمع الدراسة لوسائل الإعلام الجديدة وبين آرائهم تجاه مدى إسهام الإعلام الجديد فى تعزيز كافة مجالات الأمن الوطني فى المملكة العربية السعودية[27].

الفرض الثانى :- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين معدل ثقة النخبة فى مواقع التواصل الاجتماعي وبين اتجاهاتهم نحو تأثير تلك المواقع على الأمن القومي.

جدول (27) يوضح العلاقة بين معدل الثقة وبين اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي

مستوى تأثير مواقع التواصل الاجتماعي علي أنواع الأمن:		معدل الثقة								معامل التوافق	قيمة كا2	مستوى الدلالة
		لا أثق إطلاقاً		أثق بدرجة متوسطة		أثق بدرجة كبيرة		الإجمالي				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
الأمن الاجتماعي	1	1	1.10	24	26.70	12	13.30	37	41.10	0.332	11.180	0.025
	2	5	5.60	16	17.80	7	7.80	28	31.10			
	3	1	1.10	22	24.40	2	2.20	25	27.80			
الأمن العسكري	1	1	1.10	15	16.70	9	10.0	25	27.80	0.316	10.001	0.040
	2	5	5.60	20	22.20	9	10.0	34	37.80			
	3	1	1.10	27	30.0	3	3.30	31	34.40			
الأمن الاقتصادي	1	5	5.60	20	22.20	10	11.10	35	38.90	0.282	7.774	0.100
	2	1	1.10	22	24.40	9	10.0	32	35.60			
	3	1	1.10	20	22.20	2	2.20	23	25.60			
الأمن الفكري	1	1	1.10	19	21.10	6	6.70	26	28.90	0.183	3.103	0.541
	2	5	5.60	23	25.60	9	10.0	37	41.10			
	3	1	1.10	20	22.20	6	6.70	27	30.0			
الأمن السياسي	1	1	1.10	20	22.20	10	11.10	31	34.40	0.321	10.304	0.036
	2	5	5.60	24	26.70	11	12.20	40	44.40			
	3	1	1.10	18	20.0	0	0.00	19	21.10			

ومن بيانات الجدول السابق أظهرت نتائج معامل الارتباط وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين معدل ثقة النخبة فى مواقع التواصل الاجتماعي واتجاهاتهم نحو تأثير تلك المواقع على كل من الأمن (الاجتماعي ، السياسي ، العسكري) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط على التوالى (332. 0.321،0.316،0)عند مستوى معنوية أقل من 0.05،حيث بلغ بالترتيب(0.025 ،0.036،0.040) فى حين تبين عدم وجود ارتباط دال إحصائياً بين معدل ثقة النخبة فى مواقع التواصل الاجتماعي واتجاهاتهم نحو تأثير تلك المواقع على الأمن(الاقتصادي ،والفكري) ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط(0.282،، 0.183)عند مستوى معنوية(0.100، 0.541)وبناءعلى ذلك تقبل الدراسة نسبياً هذا الفرض بوجود ارتباط دال إحصائياً بين معدل الثقة وبين الاتجاه نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن

العسكري والاجتماعي والسياسي ، وهذا يعنى كلما زاد معدل ثقة النخبة فى مواقع التواصل الاجتماعي كلما تأثرت اتجاهاتهم نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن العسكري والسياسي والاجتماعي،وترفضه فيما يتعلق بعدم وجود ارتباط دال إحصائي بين معدل ثقة النخبة فى مواقع التواصل الاجتماعي وبين اتجاهاتهم نحو تأثير تلك المواقع على كل من الأمن الاقتصادي والفكري ، أى أن معدل الثقة عنصر غير مؤثر على اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على كل من الأمن الاقتصادي والفكري .

الفرض الثالث :- تختلف اتجاهات النخبة نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي باختلاف المتغيرات الديموغرافية (النوع – السن – المؤهل الدراسى – نوع الوظيفة – عدد سنوات الخبرة – مستوى الدخل).

توجد فروق ذات دلالة بين اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي تعزى لمتغير النوع .

جدول (28) يوضح الفروق بين النوع وبين اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي

نوع الأمن	الذكور (ن=73)		الإناث (ن=17)		قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
الاجتماعى	1.835	0.799	2.000	0.935	0.739	0.462
العسكري	2.109	0.773	1.882	0.857	1.068	0.288
الاقتصادي	1.863	0.787	1.882	0.857	0.090	0.929
الفكري	2.000	0.754	2.058	0.899	0.828	0.779
السياسى	1.890	0.718	1.764	0.831	0.631	0.530

من مؤشرات الجدول السابق يتضح وجود فروق غير دالة إحصائياً بين نوع النخبة (الجنس) وبين اتجاهاتهم نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي، حيث تبين وجود فروق غير دالة إحصائياً بين نوع النخبة وبين اتجاهاتهم نحو تأثير مواقع التواصل على كل من الأمن(الاجتماعي، العسكري ، الاقتصادي، الفكري ، السياسي)،حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة على التوالى (0.090،1.068،0.739، 0.828، 0.631)عند مستوى معنوية أكبر من 0.05، حيث بلغ بالترتيب (0.462 ،0.288، 0.929 ، 0.779،0.530)، ويعزى عدم وجود فروق دالة إحصائياً إلى

تقارب وجهات النظر لكل أفراد العينة حول آرائهم واتجاهاتهم تجاه تأثير مواقع التواصل،وأيضاً إلى ارتفاع معدل متابعة النخبة (الذكور والإناث) لمواقع التواصل الاجتماعي،وأن كليهما يتأثر بمحتوى هذه الشبكات ويتأثر به بشكل متقارب،وبالتالى ترفض الدراسة صحة الفرض القائل بوجود فروق دالة إحصائياً بين نوع النخبة واتجاهاتهم نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي .

وتتفق نتيجة تلك الدراسة مع دراسة (السيد أبو خطوة ،أحمد الباز) التى توصلت إلى عدم وجود فرق ذات دلالة بين متوسطات استجابات الذكور والإناث فى التعليم الجامعى على الأمن الفكري ،حيث بلغت قيمة (ت) 1.109 عند مستوى معنوية 0.27 [28].

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي تعزى لمتغيرالسن .

جدول (29) يوضح العلاقة بين سن النخبة واتجاهاتهم نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي

جدول تحليل التباين أحادي الاتجاه

الأبعاد	المتغيرات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الأمن الاجتماعي	بين المجموعات	0.612	3	0.204	0.293	0.830
	داخل المجموعات	59.788	86	0.695		
	الإجمالى	60.400	89			
الأمن العسكري	بين المجموعات	4.052	3	1.351	2.253	0.088
	داخل المجموعات	51.548	86	0.599		
	الإجمالى	55.600	89			
الأمن الاقتصادي	بين المجموعات	0.774	3	0.258	0.399	0.754
	داخل المجموعات	55.626	86	0.647		
	الإجمالى	56.400	89			
الأمن الفكري	بين المجموعات	1.891	3	0.630	1.061	0.370
	داخل المجموعات	51.098	86	0.594		
	الإجمالى	52.989	89			
الأمن السياسي	بين المجموعات	0.520	3	0.173	0.311	0.817
	داخل المجموعات	47.880	86	0.557		
	الإجمالى	48.400	89			

من مؤشرات الجدول السابق يتضح وجود فروق غير دالة إحصائياً بين سن النخبة وبين اتجاهاتهم نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي،حيث اتضح

وجود فروق غير دالة إحصائياً بين سن النخبة وبين اتجاهاتهم نحو تأثير مواقع التواصل على كل من (الأمن الاجتماعي ، العسكري ، الاقتصادي، الفكري، السياسي) حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة على التوالى (0.293، 2.253 ،0.399، 1.061 ،0.311)عند مستوى معنوية أكبر من 0.05، حيث بلغ بالترتيب (0.830، 0.088، 0.754 ، 0.370، 0.817) ، ويعزى عدم وجود فروق دالة إحصائياً إلى تقارب وجهات النظر لكل أفراد العينة حول آرائهم واتجاهاتهم تجاه تأثير مواقع التواصل، وهذا يعنى أنه لا يوجد تأثير لسن النخبة على اتجاهاتهم نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي ،وهذا قد يرجع إلى تقارب سن المبحوثين نوعاً ما، وأيضا إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي متاحة لجميع الأعمار بغض النظر عن أعمارهم، فاستخدامها غير مقتصر على سن معين، وبالتالى ترفض الدراسة صحة الفرض القائل بوجود فروق دالة إحصائياً بين اتجاهات النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي تعزى لمتغير السن .

توجد فروق دالة إحصائياً بين اتجاهات النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي تعزى لمتغير المؤهل الدراسي.

جدول (30) يوضح العلاقة بين المؤهل الدراسي للنخبة وبين اتجاههم نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي

جدول تحليل التباين أحادي الاتجاه

الأبعاد	المتغيرات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الأمن الاجتماعي	بين المجموعات	1.612	2	0.806	1.193	0.308
	داخل المجموعات	58.788	87	0.676		
	الإجمالي	60.400	89			
الأمن العسكري	بين المجموعات	3.284	2	1.642	2.731	0.071
	داخل المجموعات	52.316	87	0.601		
	الإجمالي	55.600	89			
الأمن الاقتصادي	بين المجموعات	1.647	2	0.823	1.308	0.276
	داخل المجموعات	54.753	87	0.629		
	الإجمالي	56.400	89			
الأمن الفكري	بين المجموعات	0.265	2	0.133	0.219	0.804
	داخل المجموعات	52.724	87	0.606		

	الإجمالي	52.989	89			
الأمن السياسي	بين المجموعات	0.120	2	0.060	0.108	0.897
	داخل المجموعات	48.280	87	0.555		
	الإجمالي	48.400	89			

من مؤشرات الجدول السابق يتضح وجود فروق غير دالة إحصائياً بين المؤهل الدراسي للنخبة وبين اتجاهاتهم نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي، حيث اتضح وجود فروق غير دالة إحصائياً بين المؤهل الدراسي وبين الاتجاه نحو تأثير مواقع التواصل على كل من الأمن (الاجتماعي ،العسكري ، الاقتصادي، الفكري ، السياسي) حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة على التوالى (0.219،1.308،2.731،1.193،.0.108) عند مستوى معنوية أكبر من 0.05، حيث بلغ بالترتيب (0.071،0.308، 0.276 ، 0.804، 0.897) ويعزى عدم وجود فروق دالة إحصائياً إلى تقارب وجهات النظر لكل أفراد العينة حول آرائهم واتجاهاتهم تجاه تأثير مواقع التواصل،وبالتالى ترفض الدراسة صحة الفرض القائل بوجود فروق دالة إحصائياً بين اتجاهات النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي تعزى لمتغير المؤهل الدراسي، وهذه النتيجة تبين أن المؤهل الدراسى للنخبة لا يشكل فارقاً فى تحديد اتجاهاتهم نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي،وقد يرجع ذلك إلى تقارب وارتفاع المستوى التعليمي لعينة الدراسة.

وتتفق نتيجة تلك الدراسة مع دراسة (زيد الحارثى) والتى توصلت إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة بالنسبة لدرجة ممارسة الإعلام التربوي لتحقيق الأمن الفكري لدى طلاب المرحلة الثانوية تعزى للمؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة (ف) 2.87 عند مستوى دلالة0.06 [29].

توجد فروق دالة إحصائياً بين اتجاهات النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي تعزى لمتغير نوع الوظيفة .

جدول (31) يوضح العلاقة بين نوع الوظيفة وبين اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي

جدول تحليل التباين أحادي الاتجاه

الأبعاد	المتغيرات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الأمن الاجتماعي	بين المجموعات	3.200	2	1.600	2.434	0.094
	داخل المجموعات	57.200	87	0.657		
	الإجمالى	60.400	89			
الأمن العسكري	بين المجموعات	1.267	2	0.633	1.104	0.367
	داخل المجموعات	54.333	87	0.625		
	الإجمالى	55.600	89			
الأمن الاقتصادي	بين المجموعات	1.867	2	0.933	1.489	0.231
	داخل المجموعات	54.533	87	0.627		
	الإجمالى	56.400	89			
الأمن الفكري	بين المجموعات	1.089	2	0.544	0.913	0.405
	داخل المجموعات	51.900	87	0.597		
	الإجمالى	52.989	89			
الأمن السياسي	بين المجموعات	1.067	2	0.533	0.980	0.379
	داخل المجموعات	47.333	87	0.544		
	الإجمالى	48.400	89			

من مؤشرات الجدول السابق يتضح وجود فروق غير دالة إحصائياً بين وظيفة النخبة وبين اتجاهاتهم نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي، حيث تبين وجود فروق غير دالة إحصائياً بين الوظيفة وبين الاتجاه نحو تأثير مواقع التواصل على كل من (الأمن الاجتماعي ، العسكري ،الاقتصادي، الفكري، السياسي) ،حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة على التوالى (2.434، 1.104، 1.489، 0.913، 0.980)عند مستوى معنوية أكبر من 0.05، حيث بلغ بالترتيب (0.094، 0، 0.367، 0.231، 0.379،0.405) ويعزى عدم وجود فروق دالة إحصائياً إلى تقارب وجهات النظر لكل أفراد العينة حول آرائهم واتجاهاتهم تجاه

تأثير مواقع التواصل،وبالتالى ترفض الدراسة صحة الفرض القائل بوجود فروق دالة إحصائياً بين اتجاهات االنخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي تعزى لمتغير نوع الوظيفة،وهذه النتيجة توضح أن متغير الوظيفة غير مؤثر على اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي، وقد يرجع ذلك إلى عينة الدراسة، باعتبار أن الدراسة مطبقة على صفوة المجتمع بصرف النظر عن نوعها .

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (سعد بن عبيد السبيعى) التى توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فى آراء استجابات المبحوثين من النخب السعودية فى المجالات(الإعلامية،السياسية، الأمنية،الاقتصادية،الشرعية)تجاه درجة إسهام الإعلام الجديد فى تعزيز كافة مجالات الأمن الوطني باختلاف طبيعة عملهم،حيث كانت قيم مستويات الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية0.05[30] .

توجد فروق دالة إحصائيا بين اتجاهات النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي تعزى لمتغير مستوى الدخل

جدول (32) يوضح العلاقة بين مستوى الدخل واتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي .

جدول تحليل التباين أحادي الاتجاه

الأبعاد	المتغيرات	مجموع المربعات	درجة الحرية	نمتوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الأمن الاجتماعي	بين المجموعات	0.565	3	0.188	0.271	0.846
	داخل المجموعات	59.835	86	0.696		
	الإجمالى	60.400	89			
الأمن العسكري	بين المجموعات	5.434	3	1.811	*3.105	0.031
	داخل المجموعات	50.166	86	0.583		
	الإجمالى	55.600	89			
الأمن الاقتصادي	بين المجموعات	1.315	3	0.438	0.684	0.564
	داخل المجموعات	55.085	86	0.641		
	الإجمالى	56.400	89			
الأمن الفكري	بين المجموعات	3.765	3	1.255	2.193	0.095
	داخل المجموعات	49.224	86	0.572		
	الإجمالى	52.989	89			

الأمن السياسي	بين المجموعات	2.529	3	0.843	1.581	0.200
	داخل المجموعات	45.871	86	0.533		
	الإجمالى	48.400	89			

من مؤشرات الجدول السابق يتضح وجود فروق غير دالة إحصائياً بين مستوى الدخل وبين اتجاهاتهم نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على كل من الأمن (الاجتماعي ،الاقتصادي ، الفكري ، السياسي) حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة على التوالى (0.271 ، 0.684 ، 2.193، 1.581) عند مستوى معنوية أكبر من 0.05، حيث بلغ بالترتيب (0.8460 ، 0.564، 0.095، 0.200) ، كما تبين من الجدول وجود فرق دال إحصائياً فى اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن العسكري تبعاً لمستوى الدخل إذ كانت الدلالة الإحصائية0.031، وهى قيمة أقل من (0.05) ،مما يدلل على وجود مثل تلك الفروق، وللتعرف على تلك الفروق، فقد تم استخدام اختيار شيفيه للمقارنات البعدية (l.s.d) لمعرفة اتجاه الفروق كما بالجدول التالي:

جدول المقارنات البعدية باستخدام L.S.D

جدول (33) يوضح الفرق بين مستوي الدخل واتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن العسكري

الأبعاد	الاستجابات	العدد	المتوسط الحسابي	أكثر من04000وأقل من 5000	أكثر من 5000وأقل من 6000	أكثر من 6000وأقل من 7000	7000فأكثر
الأمن العسكري	أكثر من4000وأقل من 5000	10	2.600		0.322	0.537	*0.730
	أكثر من 5000وأقل من 6000	18	2.277			0.215	0.408
	أكثر من 6000وأقل من 7000	16	2.062				0.192
	فأكثر 7000	46	1.869				

دللت نتائج الاختبار أن تلك الفروق كانت لصالح فئة الدخل الأكبر (أكثر من 7000) الأكثر اتجاهاً نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن العسكري ،وتبين هذه النتيجة أن النخبة الأكثر دخلاً يكونون اتجاهات تبدو مغايرة لاتجاهات

الأخرين الأقل فى مستوى الدخل نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن العسكري،وبالتالى تقبل الدراسة نسبياً هذا الفرض فيما يتعلق بوجود فروق إحصائية دالة بين اتجاهات النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن العسكري تعزى لمتغير الدخل،وترفضه فيما يتعلق بوجود فروق دالة إحصائياً بين اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على باقى أنواع الأمن الأخرى تعزى لمتغير مستوى الدخل.

توجد فروق دالة إحصائياً بين اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة .

جدول (34) يوضح اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي تبعا لمتغير عدد سنوات الخبرة

جدول تحليل التباين أحادي الاتجاه

الأبعاد	المتغيرات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الأمن الاجتماعي	بين المجموعات	0.858	3	0.286	0.413	0.744
	داخل المجموعات	59.542	86	0.692		
	الإجمالى	60.400	89			
الأمن العسكري	بين المجموعات	7.875	3	2.625	*4.730	0.004
	داخل المجموعات	47.725	86	0.555		
	الإجمالى	55.600	89			
الأمن الاقتصادي	بين المجموعات	0.396	3	0.099	0.151	0.929
	داخل المجموعات	56.104	86	0.652		
	الإجمالى	56.400	89			
الأمن الفكري	بين المجموعات	2.019	3	0.673	1.135	0.339
	داخل المجموعات	50.970	86	0.593		
	الإجمالى	52.989	89			
الأمن السياسي	بين المجموعات	0.644	3	0.215	0.387	0.763
	داخل المجموعات	47.756	86	0.555		
	الإجمالى	48.400	89			

ومن مؤشرات الجدول السابق يتضح وجود فروق غير دالة إحصائياً بين عدد سنوات خبرة النخبة وبين اتجاهاتهم نحو تأثير مواقع التواصل على كل من الأمن (الاجتماعي ،الاقتصادي ، الفكري ، السياسي) حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 0.413 ،0.287،1.125،0.151،عند مستوى معنوية أكبر من 0.05 حيث بلغ بالترتيب (0.929،0.744 ،0،0.229.،2 0.76)، فى حين تبين فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير عدد سنوات الخبرة ومتغير اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع

التواصل على الأمن العسكري،حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة 4.730*، عند مستوى المعنوية أقل من 0.05،حيث بلغ 0.004،ولمعرفة اتجاه الفروق لذا يتطلب إجراء اختبار المقارنة البعدية باستخدام l.s.d كما بالجدول التالي:

جدول المقارنات البعدية باستخدام L.S.D

جدول(35) يوضح الفروق بينعدد سنوات الخبرة والأمن العسكري

الأبعاد	الاستجابات	العدد	المتوسط الحسابي	أقل من ٥ سنوات	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات.	من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة.	١٥سنة فأكثر
الأمن العسكري	أقل من ٥ سنوات	32	2.312		0.156	*0.895	0.455
	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات.	32	2.156			*0.739	0.299
	من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة.	12	1.416				0.440
	15 سنة فأكثر	14	1.857				

من مؤشرات الجدول السابق يتضح وجود فروق بين عدد سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات،ومن 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة) لصالح أقل من 5 سنوات خبرة ،وبين متغير من(٥ إلى أقل من ١٠ سنوات) خبرة ، ومتغير من (10 إلى أقل من 15 سنة) ، تلك الفروق كانت لصالح فئة عدد سنوات الخبرة الأعلى (من 10 إلى أقل من 15 سنة) الأكثر اتجاهاً نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن العسكري،وتبين هذه النتيجة أن النخبة الأكثر خبرة يكونون اتجاهات تبدو مغايرة لاتجاهات الأخرين الأقل فى مستوى الخبرة نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن العسكري .

وبالتالى تقبل الدراسة نسبياً هذا الفرض بوجود فروق دالة إحصائياً بين اتجاهات النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن العسكري تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة،وترفضه فيما يتعلق باتجاه المبحوثين نحو تأثير تلك المواقع على باقى أنواع الأمن الأخرى تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة .

وتتفق نتيجة تلك الدراسة مع دراسة (زيد الحارثى) والتى أكدت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05بالنسبة لدرجة ممارسة الإعلام التربوي

لتحقيق الأمن الفكري لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة مكة تعزى لعدد سنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة (ف) 1.21عند مستوى دلالة 0.3 [31].

وعلى هذا الأساس يتضح من تطبيق الاختبارات الإحصائية السابقة (ف ، ت) ، وبناء على ما سبق تقبل الدراسة الفرض الثالث جزئياً القائل: تختلف اتجاهات النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي باختلاف المتغيرات (النوع – السن – المؤهل الدراسي– الوظيفة – عدد سنوات الخبرة – مستوى الدخل).

خاتمة الدراسة

هدفت هذه الدراسة التعرف على اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي فى شقه (الاجتماعي – الفكري – السياسي – العسكري – الاقتصادي) واعتمدت على منهج المسح الإعلامي فى شقه الميداني المتعلق بالجمهور ، وباستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة بلغ قوامها 90 مفردة من النخبة (الأمنية ،السياسية ،والأكاديمية) بواقع 30 استمارة لكل نخبة من مستخدمى مواقع التواصل الاجتماعي،واستغرقت عملية جمع البيانات شهرين،حيث تم تطبيقها خلال شهرى: مايو، ويونيو لعام 2014م ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج مفاداها :-

- غلب على نمط متابعة النخبة لمواقع التواصل الاجتماعي،نمط المتابعة الدائمة،وأن أعلى معدل تصفح لتلك المواقع لصالح معدل تصفح أكثر من ساعة،وزيادة متابعتها فى حالة الأحداث الطارئة والأزمات، فمواقع التواصل مصدر معلوماتي مهم يعتمد عليه النخبة عينة الدراسة في استنباط المعلومات ومتابعة الأخبار والأزمات الطارئة لسرعة نقلها للأحداث ومتابعة تطوراتها.
- ارتفاع أعداد النخبة الذين يثقون فى الأخبار والمعلومات المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي،فقد تراوحت درجات الثقة ما بين بدرجة كبيرة وبدرجة متوسطة وعدم الثقة،وجاء أعلى معدل للثقة لصالح معدل الثقة بدرجة متوسطة،فى حين جاء أقل معدل للثقة هو المعدل عدم الثقة .
- إرتفاع معدل مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي فى رفع مستوى الثقافة الأمنية للأفراد، وتراوحت درجة المساهمة ما بين إلى حد كبير وإلى حد ما، ويمكن

تفسير تلك النتيجة إلى أن تلك المواقع تقدم رؤية وقراءة واقعية متجددة للواقع الأمني ومرافقته في تطلعاته وحراكه.

- ارتفاع درجة التقييم المتوازن للنخبة حول دور مواقع التواصل فى التوعية بالأمن القومي،وهذا مؤشر على أن مواقع التواصل لها دور متوزان فى عملية ترسيخ الوحدة الوطنية ، من خلال توظيفها فى شن حملات التوعية بالمخاطر الأمنية التى تحيط بالوطن،وضرورة التكاتف للتصدى لتلك المخاطر.
- مواقع التواصل الاجتماعي في حد ذاتها لا تشكل تهديداً للأمن القومي، وإنما المشكلة الحقيقية تتمثل في كيفية توظيف الجماعات المتطرفة لتلك المواقع لتنفيذ الجرائم الإليكترونية التى تستهدف تدمير البنية التحتية الحيوية للدولة، وزعزعة الأمن والاستقرار من خلال الترويج للإشاعات والأكاذيب التي تتعلق بالرموز الوطنية،والابتزاز والتهديد للنظام القائم ، الأمر الذى يؤثر سلباً على أمن البلاد القومي.
- فيس بوك من أكثر مواقع التواصل خطورة على الأمن القومي، حيث احتل المرتبة الأولى،يليه في المرتبة الثانية موقع– المشاهده– يوتيوب (ملفات الفيديو التى يتم تداولها) فى حين جاء تويتر فى المرتبة الأخيرة، حيث تم استغلال تلك المواقع من قبل الجماعات الجهادية الدولية كمنبراً للتواصل ومنفذاً يمكن الاعتماد عليها للدعاية لأنفسهم،ونشر آرائهم وتعليقاتهم على القضايا السياسية والدينية على شكل «تحديثات الحالة» أو «تويتات» قصيرة.
- اعتبر أغلب المبحوثين قرار وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم باعتزام وزارته مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي لرصد المخاطر الأمنية بمثابة انتهاك للخصوصية ومخالف للدستور،وتجسيد لآليات الدولة البوليسية العميقة وتقييد للحريات، والعودة إلى عصر ما قبل ثورة 25 يناير .
- تراوحت اتجاهات النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن الاجتماعي ما بين الموافق والمحايد، فالاتجاه العام اتجه للموافقة على تأثيرها السلبي على الأمن الاجتماعي،لنشرها العادات السيئة بين الشباب كالإدمان، وانتشار المخدرات، وممارسات العنف بين الشباب، وكذلك العنوسة، والطلاق، والزواج من أجنبيات، وغير ذلك.

- اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن العسكري يقع فى منطقة اللارأى،فالاتجاه العام المتكون لدى المبحوثين هو الاتجاه المحايد (اللارأى) ، وهذا يرجع لقلة المعلومات المتداولة على مواقع التواصل والتى تخص العمليات العسكرية والحربية لخصوصية تلك العمليات .
- الاتجاه العام لدى النخبة يميل إلى الموافقة على التأثير السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي على الأمن الاقتصادي ،لترويجها للشائعات المغلوطة عن عدم استقرار الأوضاع الأمنية للبلاد، مما يؤدى إلى هروب المستثمرين الأجانب وضرب السياحة الأمر الذى يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطنى وبالتالى زيادة معدلات البطالة لعدم القدرة على توفير فرص عمل .
- الاتجاه العام المتكون لدى النخبة تجاه تأثير مواقع التواصل على الأمن الفكري هو الاتجاه المحايد، ،وقد يرجع ذلك إلى أن تلك المواقع لها شقين إيجابي وسلبي فى التأثير على الهوية الثقافية والأيديولوجية لدى الشباب .
- غلب على اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن السياسي الطابع المحايد (اللارأى) ، وهذا يرجع إلى أن مواقع التواصل تعد سلاحاً ذا حدين،فلها تأثيرات سياسية إيجابية تمثلت فى تعبئة وحشد الشباب فى العديد من فعاليات الحراك الثوري،ومع ذلك كان لها تأثيراً سلبياً على الوضع السياسي للبلاد من خلال تبادل المعلومات التى من شأنها إحداث بلبلة وفوضى داخل البلاد والتحريض على العنف والكراهية في نفوس أبناء الشعب تجاه النظام القائم ومؤسساته،وتوجيه معلومات ضد سياسة الحكومة.
- تصدر اقتراح سن تشريعات وقوانين تنظم دورها ومضمونها المرتبة الأولى من إجمالى اقتراحات النخبة لتطوير دور مواقع التواصل فى التوعية بالأمن القومي وللحد من الجرائم الإليكترونية، يليها تكثيف حملات التوعية الأمنية ، فى حين جاء فى المرتبة الأخيرة مراقبة المضمون الإخباري للحد من حرية التعبير المتداولة عليها، وهذا مؤشرعلى أهمية وضع قوانين وتشريعات منظمة لحرية تداول الأخبار والمعلومات المتاحة على مواقع التواصل الاجتماعي للحد من الأثار السلبية المترتبة على استخدامها السلبي بما يهدد المصلحة الوطنية للبلاد،وبالتالى أمنها القومي .

- أغلب أفراد العينة من الذكور،ومن حملة المؤهل الجامعى الماجستير، وتتراوح أعمارهم بين (من35 إلى أقل 45 سنة)، ومستوى دخلهم يتراوح ما بين أكثر من (7000).

كما تبين من نتائج اختبار فروض الدراسة مايلى :

- دعمت النتائج رفض الفرض الأول القائل وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين معدل متابعة النخبة لمواقع التواصل الاجتماعي وبين اتجاهاتهم نحو تأثير تلك المواقع على الأمن القومي، وهذا يعنى أن معدل المتابعة عنصر غير مؤثر فى تشكيل اتجاهات النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي ،وهذا قد يرجع إلى أن متابعة مواقع التواصل قد تكون عادة اتصالية لدى المبحوثين قد تكون عابرة أو سطحية للتعرف بشكل سريع على ما يستجد من أحداث.
- ثبوت صحة الفرض الثانى نسبياً بوجود ارتباط دال إحصائياً بين معدل الثقة وبين الاتجاه نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن العسكري والاجتماعي والسياسي،وترفضه فيما يتعلق بعدم وجود ارتباط دال إحصائياً بين معدل الثقة فى مواقع التواصل وبين اتجاهاتهم نحو تأثير تلك المواقع على كل من الأمن الاقتصادي والفكري، أى أن معدل الثقة عنصر غير مؤثر على اتجاه عينة الدراسة نحو الأمن الاقتصادي والفكري .
- ثبوت صحة الفرض الثالث جزئياً القائل : تختلف اتجاهات النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي باختلاف المتغيرات التالية (النوع – السن – المؤهل الدراسى – الوظيفة – عدد سنوات الخبرة – مستوى الدخل) حيث ثبت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاه النخبة نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن العسكري تعزى لمتغيرى (عدد سنوات الخبرة،مستوى الدخل) فى حين ثبت عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين (النوع– السن– المؤهل الدراسى – الوظيفة) والاتجاه نحو تأثير مواقع التواصل على الأمن القومي من جهة أخرى.

التوصيات

استنادًا إلى النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الحالية، فإنها توصى ببعض التوصيات التالية:-

- يجب على كل دولة سن التشريعات التي تحمي كل من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي والأمن القومي للبلاد، وهذا يحتاج إلى تطوير الأجهزة الأمنية كي تستطيع فرض رقابتها وسيطرتها على كل ما يتم تناوله من خلال هذه المواقع،دون الإخلال بخصوصية مستخدميها وحرياتهم.
- العمل على الإفادة من إيجابيات شبكة التواصل الاجتماعي بما يخدم المصلحة الوطنية العليا للبلاد من خلال نشر الوعي والثقافة القانونية والحقوقية والأمنية والحفاظ على المكتسبات الوطنية ودعم أمن واستقرار البلاد من خلال تقديم المعلومات الصحيحة والتصدي لأي محاولات مشبوهة فيها تشويه للمنجزات التنموية والحضارية والفكرية والأخلاقية والاقتصادية والعسكرية.
- توظيف مواقع التواصل الاجتماعي فى اتجاه الجانب الوقائي المتمثل فى بث روح الولاء والانتماء الوطني ، وتوعية الناس بمخاطر المشاكل العامة، والتى تمثل تهديداً للمجتمعات من أعمال العنف والإرهاب.
- توظيف مواقع التواصل فى كشف بؤر ومخطط المنظمات الإرهابية والإجرامية وفى اكتشاف جواسيس الوطن والتصدى لهم ،فيما يعرف بالأمن الإليكتروني.
- وسائل التواصل الاجتماعي سلاح إعلامي علينا أن نحرص على توجيهه في المسار الصحيح بما يخدم المصلحة الوطنية للبلاد .
- تسخير مواقع التواصل الاجتماعي لتحقيق متطلبات الشعوب وتعزيز التعاون المشترك والاتصال الثقافي بين الأمم وتحقيق آمال وأماني الشعوب .
- على الحكومة النظر إلى مواقع التواصل الاجتماعي على أنها فرص تحمل كثيراً من الخصائص والفوائد بدلاً من النظر إليها بعين الريبة والحذر.

هوامش البحث

1- محمد عبد الحميد ،الاتصال والإعلام على شبكة الإنترنت (القاهرة :عالم الكتب ،2007) ص 257.

2- لبنى عبد الله العلاوين،تكنولوجيا الاتصال وعلاقتها بأداء المؤسسات الإعلامية مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية نموذجاً، *رسالة ماجستير غير منشورة* (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا : كلية الإعلام ،2009)ص17-18.

3- محمد عبد الحميد ، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير،ط3(القاهرة : عالم الكتب ، 2004) ص307.

4- -Jin yang&padmini patwardhan, "Determinants of Internet News Use: A Structural Equation Model Approach",*online@ http://www.scriPps.ohiou.edu/wjmcr/vol08/8-1a.html*

5- محمد عبد الحميد ،الاتصال و الإعلام على شبكة الإنترنت، مرجع سابق ، ص259.

6- حنان جينيد ، تكنولوجيا الاتصال التفاعلى (الإنترنت) وعلاقته بدرجة الوعى السياسي لدى طلاب الجامعات المصرية ،المجلة المصرية لبحوث الإعلام ،العدد 18، يناير – مارس 2003، ص 69-72.

7- السيد عبد المولى أبو خطوة ، أحمد نصحى الباز، شبكة التواصل الاجتماعي وأثارها على الأمن الفكري لدى طلبة التعليم الجامعى بمملكة البحرين،المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعى،المجلد السابع ، العدد 15، 2014 ،ص188-225.

8- سعد بن عبيد السبيعي ،الإعلام الجديد ودوره في تعزيز الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية : دراسة تطبيقية على بعض النخب السعودية في مدينة الرياض،*رسالة دكتوراه غير منشورة* (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، 2013).

9- Clark W. Stevens," DHS Uses Social Media To Enhance Information Sharing and Mission Operations, But Additional Oversight and Guidance Are Needed" , OFFICE OF INSPECTOR GENERAL, Department of Homeland Security September 2013 online@*www.oig.dhs.gov*

10- أسامة رجب حسن ، دور وسائل الإعلام فى تنمية الحس الأمني لدى المواطنين،بحث مقدم للمشاركة فى مسابقة بحثية بعنوان تنمية الحس الأمني لدى المواطنين بمركز بحوث الشرطة (أكاديمية الشرطة : مركز بحوث الشرطة، ديسمبر 2012).

11- Shafii M. Abdulhamid&et.al," Privacy and National Security Issues in Social Networks: The Challenges",*International Journal of the Computer, the Internet and Management* ,Vol. 19. No.3, September-December, 2011, pp14 -20.

12- نهاد فاروق عباس، الإعلام الأمني والأمن الفكري في المملكة العربية السعودية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري ، تحت شعار: المفاهيم والتحديات (الرياض: جامعة الملك سعود، من الفترة 22 -25 جماد الأول لعام 1430هـ).

13- ماجد بن محمد الماجد، التحدي الإعلامي :مفهومه وسبل مواجهته، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري تحت شعار: المفاهيم والتحديات(الرياض: جامعة الملك سعود ،من الفترة 22 -25 جماد الأول لعام 1430هـ).

14- عبدالعزيز بن إبراهيم العمري، الأثر الإعلامي على الأمن الفكري ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري ،تحت شعار : المفاهيم والتحديات(الرياض: جامعة الملك سعود،من الفترة 22 –25 جماد الأول لعام 1430هـ).

15- ممدوح العامرى ،العلاقة بين الصحافة الأردنية والأمن الوطني ،*رسالة ماجستير غير منشورة* (جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا :كلية العلوم الإنسانية ،2008).

16- زيد بن زايد أحمد الحارثي، إسهام الإعلام التربوي في تحقيق الأمن الفكري لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري ووكلاء المدارس والمشرفين التربويين ،*رسالة ماجستير غير منشورة* (جامعة أم القرى : كلية التربية قسم الإدارة التربوية والتخطيط ، 1428).

17- Aubin Stephen," Distorting Defense: Network News and National Security" (USA: Praeger Publishers, 30November, 1998).

*****محكموا استمارة الاستبيان*

أ.د – تيسر أبو عرجة :– أستاذ الصحافة – كلية الإعلام – جامعة اليرموك .

أ.د – سهام نصار :– أستاذ الإعلام – كلية الآداب – جامعة حلوان.

أ.د – شريف درويش اللبان :– أستاذ الصحافة وتكنولوجيا الاتصال – كلية الإعلام – جامعة القاهرة .

أ.د – محمد سعد :– أستاذ الصحافة – كلية الآداب – جامعة المنيا .

أ.د – نجوى كامل :– أستاذ الصحافة – كلية الإعلام – جامعة القاهرة .

18- Sheila R. Ronis, "Economic Security: Neglected Dimension of National Security?" (Washington:National Defense University Press,2011)pvii .

19- حنان جنيد،دور الإعلام في تكوين تصورات النخبة حول مفهوم الإرهاب، مجلة البحوث الإعلامية، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر،العدد 18 ، أكتوبر 2002 ، ص440 .

20- – محمد جاد ،تأثير الإعلام البديل على تداول المعلومات فى مصر : دراسة تحليلية ميدانية ،*رسالة دكتوراه غير منشورة* (جامعة القاهرة :كلية الإعلام ،2012) ص358.

21- حمزة خليل ، استخدام الشباب مواقع الشبكات الاجتماعية لإطلاق ثورة 25 يناير 2011 المصرية : دراسة ميدانية ، *رسالة ماجستير غير منشورة* (جامعة طنطا : كلية التربية النوعية ،2012) ص414.

22- زهير عابد ، دور شبكات التواصل الاجتماعي فى تعبئة الرأى العام الفلسطيني نحو التغيير الاجتماعي والسياسي : دراسة وصفية تحليلية ، مجلة جامعة النجاح لأبحاث العلوم الإنسانية ،المجلد 26، العدد 6 ، 2012 ، ص1407.

23- رامى حسين الشرافى ، دور الإعلام التفاعلى فى تشكيل الثقافة السياسية لدى الشباب الفلسطينى : دراسة ميدانية على طلبة الجامعات فى قطاع غزة ،*رسالة ماجستير غير منشورة* (جامعة الأزهر بغزة :كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،2012) ص117.

24- أحمد يونس حمودة ، دور شبكات التواصل الاجتماعي فى تنمية مشاركة الشباب الفلسطيني فى القضايا المجتمعية، *رسالة ماجستير غير منشورة* (جامعة الدول العربية : معهد البحوث والدراسات العربية ،2013) ص123.

25- Clark W. Stevens, op.cit.

26- Ibid.

27- سعد بن عبيد السبيعى ، مرجع سابق ، ص255.
28- السيد عبد المولى ، أحمد نصحى الباز ،مرجع سابق، ص217.
29- زيد بن زايد الحارثى ، مرجع سابق ، ص146.
30- سعد بن عبيد السبيعى ، مرجع سابق ،ص240.
31- زيد بن زايد الحارثى ، مرجع سابق ، ص 147-148.